A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/42/PV.107
25 March 1988

ARABIC

الدورة الثانية والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة بعد المائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٢١ آذار/مارس ١٩٨٨ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد فلورين	(الجمهورية الديمقراطية الالمانية)
ثم :	السيد نيامدو (نائب الرئيس)	(منغوليا)

- تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف : تقرير الأمين العام [١٣٦] (تابع)
- برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

88-64066/A (٩٠٤١ب

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠ .

البند ١٣٦ من جدول الاعمال (تابع)

تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف : تقرير الامين العام (A/42/915 and Add.1-3)

السيد شاه نواز (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أيام معدودة ، نظرت الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين المستأنفة في تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف . وهو اليوم على جدول أعمالنا مرة أخرى . وعندما نظر في هذا البند في وقت سابق من هذه الدورة أعرب كل المتكلمين الذين شاركوا في المناقشة عن الرأي بأن البلد المضيف يتصرف في تعارض مع نص وروح التزاماته للامم المتحدة باتخاذه قرار اغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك . وقد تجلى هذا الرأي الجماعي في القرار ٢٢٩/٤٢ الذي اتخذته الجمعية العامة بأغلبية ساحقة من ١٤٣ صوتا ، مع صوت واحد معارض وهو صوت اسرائيل . واختار البلد المضيف ألا يشارك في التصويت .

وأكدت الفقرة الاخيرة من ديباجة القرار أن على البلد المضيف التزاما قانونيا بتمكين بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية من انشاء أماكن عمل ومرافق كافية للقيام بمهامها ، والاحتفاظ بتلك الاماكن والمرافق ، وبتمكين موظفيها من دخول الولايات المتحدة والبقاء بها للاضطلاع بمهامهم الرسمية . وطلبت الفقرة الخامسة من منطوق القرار إلى البلد المضيف الامتثال لالتزاماته التعاهدية بموجب اتفاق المقر ، وأن يكفل عدم اتخاذ أي اجراء من شأنه خرق الترتيبات الراهنة المتعلقة بالمهام الرسمية لبعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك .

وانطوى جوهر القرار على الطلب الموجه إلى الامين العام بمواصلة جهوده لتنفيذ احكام الاتفاق ، وبالعمل ، خصوصا ، على حل النزاع وفقا للبند ٢١ من الاتفاق .

ونحن نعلم جميعا أن البند ٢١ يدعو إلى تأليف هيئة من ثلاثة محكمين في حالة قيام نزاع يتعلق بتفسير وتطبيق هذا الاتفاق . كما يأذن للامين العام أو البلد

Digitized by UNOG Library

المضيف أن يطلب إلى الجمعية العامة أن تطلب فتوى محكمة العدل الدولية بشأن أية مسألة قانونية قد تنشأ خلال مثل تلك الاجراءات . وفي انتظار فتوى محكمة العدل الدولية ، ينص البند ٢١ بأن على الطرفين احترام القرار المؤقت الذي تصدره هيئة التحكيم .

وبتجاهل أهمية الآراء التي تضمنها القرار ٢٣٩/٤٢ والتوصيات المحددة الواردة فيه ، أعلنت ادارة الولايات المتحدة يوم ١٠ آذار/مارس أنها ستمضي قدما بقرارها ، فتنفذ القانون الذي يدعو إلى غلق بعثة منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة يوم ٢١ آذار/مارس . وأحيط الامين العام علما بهذا القرار في رسالة من بعثة الولايات المتحدة أبلغته فيها بأن ،

"المدعي العام للولايات المتحدة قرر أنه مطالب بموجب قانون مكافحة الارهاب لسنة ١٩٨٧ باغلاق مكتب بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك ، بصرف النظر عما يكون على الولايات المتحدة من التزامات بموجب الاتفاق المعقود بين الامم المتحدة والولايات المتحدة بشأن مقر الامم المتحدة . واذا لم تلتزم منظمة التحرير الفلسطينية بهذا القانون فسوف يشرع المدعي العام في اتخاذ الاجراء القانوني لاغلاق بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٨ ، وهو تاريخ بدء نفاذ القانون أو في موعد قريب منه". (A/42/915/Add.1 ، المرفق الاول)

وجاء في الرسالة أيضا أنه في ظل هذه الظروف ، فإن الولايات المتحدة تعتقد أن عرض هذه المسألة على التحكيم لن يخدم أي غرض مفيد .

وعلى إثر استلام هذه الرسالة كان الرد الفوري للامين العام أنه أبلغ الممثل الدائم بالنيابة للولايات المتحدة أن القرار الذي اتخذته حكومته هو انتهاك واضح لاتفاق المقر المعقود بين الامم المتحدة والولايات المتحدة .

ولذلك فمن السليم أن تجدد الجمعية العامة في هذه الدورة التزامها بأهداف القرار ٢٣٩/٤٢ الذي اتخذته في أوائل هذا الشهر بحيث تستخدم ثقل سلطتها الادبية في

Digitized by UNOG Library

اقناع البلد المضيف بأن يمتنع عن تنفيذ قراره باغلاق مكتب بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية .

وإعادة البلد المضيف النظر في قراره قبل الموعد المحدد ستحظى بترحيب عالمي . وعلى ما يبدو فإن الرأي العام في الولايات المتحدة نفسها لا يحبذ إصدار قانون من قبل الكونغرس بالاغلاق النهائي لبعثة منظمة التحرير الفلسطينية .

وفي مقال افتتاحي لصحيفة "نيويورك تايمز" في ٤ آذار/مارس وصفت الصحيفة تصرف الكونغرس بأنه ينم عن ازدراء للقانون الدولي ، ومثل حرية التعبير الامريكية .

وبمناسبة هذا المقال الافتتاحي كتب عضو مجلس النواب الامريكي بروس هوريسون إلى صحيفة "نيويورك تايمز" في ١٦ آذار/مارس يقول بأن تحريم وجود مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في الولايات المتحدة يفرض قيدا غير دستوري على حق كل امريكي في حرية التعبير .

وفي اليوم نفسه كتب الاستاذ مايكل رايسمان أيضا في صحيفة "نيويورك تايمز" معبرا عن الرأي بأن قانون مكافحة الارهاب الذي يخول اغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية ينتهك القانون الدولي والحس السليم على السواء .

وفي الوقت نفسه ، فقد تكدر الجو بمنظر الاصطدام بين الامم المتحدة وأحد أعضائها المؤسسين ، مما يهدد بتقويض الاطار الذي يمكّن الامم المتحدة من أداء مهامها في نيويورك . وسيقوض تنفيذ البلد المضيف لقراره تقويضا خطيرا ايمان المجتمع الدولي بمنظمة الامم المتحدة وثقته بها ، ذلك الايمان وتلك الثقة اللذان بنيا باجتهاد منذ الحرب العالمية الثانية . ويأمل وفد بلادي مخلصا في اصلاح الخلاف واليأس السائدين اللذين أديا إلى المطالبة بنقل مقر الامم المتحدة إلى مكان آخر ، كما يأمل ألا يتخذ أي عمل من شأنه أن يزيد الموقف سوءا ، ويعرّض مصداقية الامم المتحدة للخطر على نحو لا يمكن معالجته . ونأمل أن يسود الرأي العاقل ، وألا ينفذ القرار غير المقبول .

إن المسألة التي نحن نواجهها على نحو عاجل مسألة بين الامم المتحدة

Digitized by UNOG Library

والولايات المتحدة ، وقد نشأت من قرار البلد المضيف الذي ينتهك اتفاق المقر المعقود مع الامم المتحدة . ويمس القرار الاساسي نفسه الذي يقوم عليه اطار القوانين والتنظيمات التي تمكن الامم المتحدة من أداء عملها في الولايات المتحدة . إنها مسألة أساسية ، مسألة العلاقة بين الامم المتحدة والبلد المضيف ، وهي التي تحتاج إلى المعالجة فورا وبطريقة فعالة . ويحتاج الامين العام إلى استخدام كل الوسائل المتاحة له لاقناع البلد المضيف بأن يمتنع عن تنفيذ قراره باغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية .

ونحن ممتنون للطريقة التي استجاب بها الامين العام للموقف . ففي رده على رسالة الممثل الدائم بالنيابة للولايات المتحدة في ١٥ آذار/مارس أكد بقوة أنه لا يستطيع قبول البيان الذي جاء في الرسالة بأن الولايات المتحدة قد تتخذ اجراءات بصرف النظر عن التزاماتها بموجب قانون المقر . وحث ادارة الولايات المتحدة على إعادة النظر في الآثار الخطيرة المترتبة على هذا البيان نظرا إلى مسؤولياتها بصفتها البلد المضيف .

Digitized by UNOG Library

كذلك أكد الأمين العام عن حق أنه يرى لزاما عليه ألا يوافق على النتيجة القائلة بأن الولايات المتحدة تعتقد أن إحالة هذه المسألة للتحكيم لن يخدم أي غرض مفيد . وأكد أن الأمم المتحدة ما برحت ترى أن الآلية المنصوص عليها في اتفاق المقر هي الاطار الصحيح لتسوية هذا النزاع ، وأنه لا يمكنه أن يقر بأن التحكيم لن يخدم أي غرض مفيد . وعلى النقيض من ذلك قال إن التحكيم في هذه الحالة سيخدم نفس الهدف الذي أدرجت من أجله أحكام البند ٢١ في الاتفاق ، ألا وهو تسوية أي نزاع ينشأ عن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق .

إن هذا النمط من العمل يحظى بالتأييد الكاسح من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وعلينا أن نعزز يد الأمين العام بأن نؤكد من جديد تأييدنا الكامل له في مواصلة جهوده الرامية إلى حل هذه القضية .

بينما نجد أن المسائل السياسية والقانونية المحيطة بالقانون الذي سيتم بموجبه اغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك اليوم موضع خلاف ، لا تزال الضفة الغربية وغزة في حالة انتفاضة . فمنذ ٩ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي ، عندما بدأت الاضطرابات ، قضى حوالي ١٠٠ فلسطيني نحبهم نتيجة إفراط القوات الاسرائيلية في محاولاتها لقمع الانتفاضة . ولا تزال المواجهات على أشدها بين قوات الاحتلال الاسرائيلية والفلسطينيين الذين يتحدّون احتلال ديارهم .

وقد وردت أنباء مفادها أن السلطات الاسرائيلية قد شرعت في محاولة لمنع الصحفيين الأجانب من الوصول إلى الضفة الغربية وقطاع غزة في محاولة يائسة منها لتقليص تغطية أنباء الاحتجاجات الفلسطينية . إن آخر المحاولات التي استهدفت اعلان المناطق المتأثرة منطقة عسكرية مغلقة يُحظر على الصحفيين الأجانب دخولها لن تحجب المعاناة التي يمر بها الشعب الفلسطيني عن انتباه العالم .

إن القضية الفلسطينية ما برحت معروضة على الأمم المتحدة منذ أكثر من ٤٠ عاما ولن تتلاشى بالتمني . انها قضية إعادة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفي اقامة دولته . وعندما تتبوأ الدولة الفلسطينية

Digitized by UNOG Library

مكانها الصحيح في الامم المتحدة وتجلس بيننا في قاعة الجمعية العامة ، عندها فقط تكون تلك القضية قد حلت .

السيد آدم (السودان) : سيدي الرئيس ، لابد أن يشارك وفدي جميع الوفود التي سبق لها الحديث من هذا المنبر في تعبيرها عن عميق شكرها لكم لاستجابتكم السريعة لعقد هذه الدورة المستأنفة مجددا لمعاودة البحث في أمر بالغ الاهمية والخطورة ويتصل مباشرة بالدول الاعضاء كافة في هذه المنظمة . والموضوع كما تعلمون ، سيدي الرئيس ، هو معاودة بحث "تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف" بسبب الوضع الذي تتعرض له الآن بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة بنيويورك .

فقد أكملت الدورة المستأنفة مرحلة من أعمالها عندما اتخذت بأغلبية ساحقة القرارين ٢٣٩/٤٢ ألف وباء بتاريخ ٢ آذار/مارس الحالي . ومضى الجميع إلى سبيل حالهم وهم بين الامل والرجاء ، يجتمعون وينفضون ، يقلّبون الامر بينهم وسط ضبابية لم نشهد لها مثيلا في تاريخ هذه المنظمة ، بسبب موقف البلد المضيف من اتفاق المقر منذ أن اتخذت الجمعية العامة قرارها رقم ٢١٠/٤٣ باء في ١٧ كانون الاول/ديسمبر الماضي وحتى ١١ آذار/مارس عندما آثرت سلطاته الخروج إلى العالم بما ارتأته من قرار .

لعلنا نتساءل مرة أخرى عن الثوابت التي تحكم العلاقة بين بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمة الامم المتحدة . إنها في رأي الكثير تنحصر فيما يلي :

قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٧ (د - ٢٩) لعام ١٩٧٤ الذي دعت بموجبه منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في أعمالها وفي كافة المسائل المتصلة بمشكلة الشرق الاوسط باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني الذي لا تزال قضيته قائمة ومحنته تتجدد يوما بعد الآخر منذ أربعين عاما .

Digitized by UNOG Library

والبنود ١١ و ١٢ و ١٣ من اتفاق المقر المعقود في ٢٦ حزيران/يونيه من عام ١٩٤٧ بين منظمة الامم المتحدة والولايات المتدة الامريكية ، الدولة المضيفة .

اتفاق المقر بكامله باعتباره أداة دولية ملزمة ينبغي احترامها بموجب الفقرات ذات الصلة من ميثاق منظمة الامم المتحدة التي قامت أصلا لتحقيق عدة أهداف ، لعل من أهمها خلق الظروف الملائمة لكفالة احترام كافة المسؤوليات الناجمة عن التعهدات الدولية لحكومات الدول الاعضاء . إذن أين يقع الخلاف ؟

من خلال تقرير السيد الامين العام A/42/915 المؤرخ في ١٠ شباط/فبراير الماضي وإضافاته الاولى والثانية والثالثة تلحظون أن قانون مكافحة الارهاب لعام ١٩٨٧ يفرض الحظر على منظمة التحرير الفلسطينية في نطاق ولاية الولايات المتحدة . وهنا يكمن وجه الخلاف ، ذلك لان كافة توجهات حكومة البلد المضيف اللاحقة قد أقحمت بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة ، والمشمولة باتفاق المقر ، ضمن هذا القانون برغم اشارة ممثلي حكومة البلد المضيف في بداية شهر كانون الثاني/يناير الماضي إلى أن حكومتهم تنوي أن تدخل في مفاوضات مع الكونغرس سعيا إلى حل هذه المسألة .

وبمضي الوقت تبلور موقف البلد المضيف في الخطوات التالية حسب تسلسلها الزمني :

أولا ، الاعلان المتكرر لوزارة خارجية البلد المضيف بأن موقفها يتمثل في أن الولايات المتحدة "ملزمة بالسماح لموظفي بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية بالدخول إلى الولايات المتحدة والبقاء فيها للاضطلاع بأعمالهم الرسمية" .

ثانيا ، الاعراب عن النية في الدخول في مفاوضات مع الكونغرس سعيا إلى حل هذه المسألة .

Digitized by UNOG Library

ثالثا ، حكومة البلد المضيف لا تستطيع ولا تريد الدخول رسميا في اجراء تسوية الخلاف بموجب البند ٢١ من اتفاق المقر ، وانها لم تنته بعد إلى وجود خلاف بين الامم المتحدة والولايات المتحدة لان التشريع المعني لم ينفذ بعد . وان السلطة التنفيذية ما زالت تدرس امكانية تفسير القانون وفقا لالتزامات الولايات المتحدة بموجب اتفاق المقر بشأن بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية .

رابعا ، يؤكد مندوب الولايات المتحدة الموقر في الجلسة العامة ١٠٤ للجمعية العامة المعقودة في ٣ آذار/مارس الحالي أن حكومته سوف تدرس بعناية الآراء المعرب عنها أثناء الدورة المستأنفة ، وانها لا تزال تعتزم التوصل إلى حل مناسب لهذه المشكلة في ضوء ميثاق الامم المتحدة واتفاق المقر وقوانين الولايات المتحدة الامريكية .

Digitized by UNOG Library

خامسا ، وفي ١١ آذار/مارس الحالي أبلغت الدولة المضيفة الامين العام بأن المدعي العام للولايات المتحدة قرر أن عليه ، بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام ١٩٨٧ ، إغلاق مكتب بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة بصرف النظر عما يكون على الولايات المتحدة من التزامات ، بموجب الاتفاق المعقود بين الامم المتحدة والولايات المتحدة بشأن مقر الامم المتحدة ، وطلب من منظمة التحرير الفلسطينية الامتثال في يوم ٢١ آذار/مارس الحالي أو في موعد قريب منه .

سادسا وأخيرا ، تعرب الدولة المضيفة عن اعتقادها بأن عرض هذه المسألة للتحكيم لن يخدم أى غرض مفيد .

وهكذا بلغت سيمفونية الاحداث قمتها .

إننا من خلال النقاط آنفة الذكر ، وحسب تسلسلها الزمني ظللنا نعقد الآمال ، ولانزال ، على أن حكومة البلد المضيف الذى شهد قيام هذه المنظمة وشهد ميلاد ميثاقها ، سوف تغلب ، لا محالة ، كافة القوانين والتعهدات الدولية التي تدخل طرفا فيها على قوانينها الوطنية . غير أن القضية التي نحن بصددها اليوم وهي بالتحديد "تمكين بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة من المضي في ممارسة أعمالها الرسمية أم لا" سوف تظل معلما بارزا في تاريخ هذه المنظمة وفي تاريخ القضاء الامريكي الذى يشهد له بالحيدة والنزاهة . إننا لا نزال نرفض أن نقتنع بأن البلد المضيف قد اتخذ قراراه بأن يكون هو وحده الحكم الفصل في قضية ذات صفة دولية وتقع مباشرة في إطار الاجراءات التي يحددها البند ٢١ من اتفاق المقر .

إنه لا بد لنا أن نجزى الشكر للسيد الامين العام على موقفه الواضح والصريح الذى تجسد في كافة الخطوات التي قام بها من جانبه باعتباره قيما على اتفاق المقر بما في ذلك إسراعه في تلبية رغبة الجمعية العامة المتمثلة في قراريها ٢٢٩/٤٢ ألف وباء . ونشكر كذلك سلطات محكمة العدل الدولية على إسراعها في اتخاذ كافة الخطوات القضائية التي تمكنها من النظر في هذا الموضوع المطروح أمامها بالجدية المطلوبة .

Digitized by UNOG Library

إننا نشارك الآراء التي تدعو الى ضرورة انعقاد الجمعية العامة بكامل عضويتها التي يحددها أعضاؤها بقرارات منهم . ونشارك الآراء التي تدعو الى حتمية التحكيم في هذا النزاع احتراما لمقاصد الميثاق وامتثالا للمسؤوليات القانونية للطرفين الاساسيين في اتفاق المقر . وإذ نكرر قناعتنا بأن النزاع هو في الاساس نزاع بين الامم المتحدة ودولة المقر ، نأمل أن يواصل الامين العام كافة جهوده بما في ذلك اتخاذ كافة الخطوات الضرورية وحتى القانونية منها ، لتمكين بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة من أداء مهامها الرسمية بصورة عادية كبقية الوفود .

وأخيرا ، لا بد لى أن أذكر أن الناطق الرسمي باسم وزارة خارجية جمهورية السودان قد شجب الاجراءات التي يقوم بها البلد المضيف تجاه بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة ، باعتبارها خرقا صريحا لاتفاق المقر ، وباعتبارها عقبة حقيقية أمام الجهود التي ظلت تبذلها الاسرة الدولية لبلوغ حل عادل لقضية الشعب الفلسطيني .

السيد استرغايوش (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلب الوفد الهنغارى مرة اخرى المشاركة في مداولات الدورة المستانفة إنطلاقا من شعوره بالقلق العميق .

ويقدم تقرير الامين العام (A/42/915/Add.2) سردا مزعجا للتطورات الاخيرة .

والجمعية العامة في قراريها ٢٣٩/٤٢ ألف و ٢٣٩/٤٢ باء المؤرخين في ٢ آذار/مارس ١٩٨٨ ، عالجت مسألة أساسية - وهي احترام حكم القانون في العلاقات الدولية . وقد فعلت ذلك من أجل توفير آلية مناسبة لمنع انتهاك الالتزامات المضطلع بها بموجب القانون الدولي . وقد أيدنا هذين القرارين بكل قوة .

وإن التطورات الاخيرة بشأن المسألة المطروحة علينا تضطر وفدى الى أن يجدد تأكيد ما يلي :

Digitized by UNOG Library

إن الإجراء الانفرادى الذى اتخذته الولايات المتحدة بالمطالبة بإغلاق مكتب بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة في نيويورك ، يتنافى بالقطع مع ميثاق الامم المتحدة وكذلك مع نص وروح أحكام إتفاق المقر ذات الصلة .

وهذا الإجراء لا يتفق أيضا مع القرار ٣٢٣٧ (د - ٢٩) ، الذى دعيت بموجبه منظمة التحرير الفلسطينية الى المشاركة بصفة مراقب في دورات وأعمال الجمعية العامة .

إننا نحث البلد المضيف على احترام التزاماته القانونية الدولية بموجب اتفاق المقر ، وتقديم الضمانات بأنه لن يتخذ أى إجراء من شأنه المساس بالترتيبات الراسخة المتعلقة بأداء بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك لوظائفها الرسمية .

ولا نزال نشعر بأسف بالغ إذ نلاحظ في هذه المرحلة أن البلد المضيف لم يحترم حكم القانون في العلاقات الدولية كما أنه لم يراع الإجراءات المتبعة في هذا السياق . ونود أن ننضم الى الموقف المشروع الذى اتخذه الامين العام في تقريره الاخير بأن :

"... القرار الذى اتخذته حكومة الولايات المتحدة ، على النحو المبين في الرسالة ، هو انتهاك واضح لاتفاق المقر المعقود بين الامم المتحدة والولايات المتحدة " (A/42/915/Add.3 ، المرفق الاول)

ويغتنم الوفد الهنغارى هذه الفرصة ليؤكد من جديد التزامه بالاحترام الدقيق لاتفاق المقد لعام ١٩٤٧ وتنفيذه ، كما فعلت ١٤٣ دولة عضوا في ٢ آذار/مارس من هذه السنة ، عند التصويت على هذه المسألة .

ونتوقع أن تتخذ الجمعية العامة مرة اخرى التدابير الواجبة والاجراءات اللازمة لكفالة الاحترام الكامل لقواعد القانون الدولي الواضحة ذات الصلة وتنفيذها . وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن نتذكر جميعا أن ما يتعرض للخطر هو أداء منظمتنا الفعال لوظائفها .

Digitized by UNOG Library

السيد شودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نجتمع اليوم هنا لنبذل جهدا جديدا من أجل أن نرى ما إذا كان يمكن تحكيم العقل وإحقاق الحق ، بشأن مسألة تداولها هذا المحفل بجهد ولفترة طويلة .

ولئن كان من دواعي سرور وفد بلادي الفعلي ، كما هو الحال دائما ، أن يراكم ، سيدي الرئيس ، في سدة الرئاسة ، يؤسفنا أن يكون ذلك في مسألة كان ينبغي أن تكون قد سويت بالفعل ، ولا سيما بعد استئناف الدورة في مطلع هذا الشهر من أجل التركيز بصورة خالصة على هذه المسألة التي لها أهمية خطيرة وبالغة .

وساكون مقصرا بالفعل إن لم أشيد في هذه المرحلة إشادة طيبة بأميننا العام الموقر على مساعيه الدؤوبه لحل عقدة المشكلة المطروحة علينا . وإننا على ثقة بأن جهوده الشاقة ستثمر في نهاية المطاف .

لم يمر سوى ثلاثة أسابيع على شعورنا بالغبطة إزاء تأكيدات ممثل البلد المضيف في هذه القاعة بأن حكومته ستدرس بدقة الآراء التي أعربت عنها هذه الجمعية . وقد شاركناه الأمل في أن تتمكن بلاده من إيجاد حل مناسب لهذه المشكلة في ضوء ميثاق الأمم المتحدة . وكنا على ثقة بأن مناقشات هذه الهيئة ، المعبر عنها في القرارين المعتمدين مؤخرا بإجماع تام تقريبا ، ستحظى باهتمام وتقدير البلد المضيف .

ولذلك فقد شعرنا بالحزن والهلع من جراء رسالتيه المؤرختين في ١١ آذار/مارس الموجهتين الى الأمين العام والى المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية . ولم يدع مضمونهما لدينا أي مجال للشعور بالثقة بأن هذه المشكلة يمكن حلها بالطرق القانونية أو السياسية .

إن لهذه القضية أبعادا قانونية وسياسية وأخلاقية وأدبية . ومن الأفضل لنا أن نركز هنا على الجوانب القانونية ، لأننا نستطيع بذلك معالجة الموضوع بشكل أدق ولكن يجب ألا تغيب عن بالنا الجوانب الأخرى ، لأن في ذلك دليلا على السذاجة . وقد أشرنا في آخر بيان لنا ، كما أشار العديد من الوفود الأخرى ، الى مبادئ "العقد شريعة المتعاقدين" - ويجب أن نبقى عند كلمتنا وأن نفي بالتزاماتنا . وبغير ذلك فإننا سنقوض الأسس التي أقيم عليها المجتمع المتحضر .

Digitized by UNOG Library

والعقد الذى نشير اليه هو اتفاق المقر . والالتزامات التي ذكرناها هي التزامات البلد المضيف . والقيم التي نشعر أنها ينبغي أن تنظم سلوكنا هي نفس القيم التي ما فتئت الدولة العظيمة التي تستضيفنا تعتز بها وتبقيها عبر التاريخ عزيزة على قلبها .

إن وفد منظمة التحرير الفلسطينية لا يزال بيننا ، بناء على دعوتنا ، منذ عام ١٩٧٤ . ويتمتع هذا الوفد أيضا بحقوق ومزايا بمقتضى المادة ١٠٥ من الميثاق .

وقد وضع الآباء المؤسسون لمنظومة الامم المتحدة هذه الطرائق لتوفير المحيط الملائم والظروف المناسبة لتتمكن الامم والدول من التفاعل من أجل تحقيق المثل التي علقوا عليها آمالهم طوال السنوات الاربع عشرة الماضية ظلت منظمة التحرير الفلسطينية موجودة بيننا ، وقد ساهمت أيضا أفضل مساهمة في كل جهودنا . إننا بحاجة اليها والى مشاركتها من أجل حل واحدة من أعقد المشاكل التي تواجهنا . هل بوسعنا أن نخسرها الآن ، في الوقت الذى يتركز فيه مرة اخرى انتباه العالم على منطقتها المتفجرة ؟

وليس هذا هو كل ما في الأمر ، فلو اضطرت منظمة التحرير الفلسطينية الى مغادرتنا ، سيكون ذلك بالفعل أمرا محزنا ، لا بالنسبة لنا نحن المجتمعين هنا الآن بل أيضا بالنسبة لكل من سبقونا في كل عام خلال الاربعة عقود الماضية ، كل النساء والرجال البارزين الذين أضفى ذكاؤهم وفطنتهم ومثلهم وحكمتهم وتعبهم صبغة فريدة على هذه المنظمة التي تعد المثل الاعلى للوجود الانساني المتحضر . وستترك مغادرتها في وسطنا الطرف الاخر في صراع الشرق الاوسط ، ألا وهو اسرائيل التي تنتزع من الفلسطينيين أملاكهم وتحرمهم منها وتحط من كرامتهم والتي تنخرط الآن في عملية تصفيتهم ببطء .

لقد عرض الامر الآن على محكمة العدل الدولية . ونحن نناشد جميع الاطراف أن تقدم لها كل المساعدة في عملها . وريثما تبت تلك الهيئة في المسألة ينبغي ألا يتخذ أى طرف من الاطراف أى إجراء من شأنه أن يخل بالتوازن الحساس السائد وأن يسبب القلق للجميع .

Digitized by UNOG Library

ومازلنا نأمل في أن يتسنى حسم النزاع بين الامم المتحدة والبلد المضيف على نحو مرض فلندع الاطراف تقدم حججها ولندع الهيئة القانونية العالمية النزيهة تحكم في الامر . لقد قال جوستنيان الروماني : "إن العدالة هي الإرادة الثابتة والابدية لإعطاء كل رجل حقه" . دعونا لا نحرم الفلسطينيين من حقهم .

السيد دوست (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، أود بالنيابة عن وفد جمهورية أفغانستان أن أعرب لكم عن خالص تقديرنا لعقد الدورة الثانية والاربعين المستأنفة للجمعية العامة للنظر في البند ١٣٦ من جدول الاعمال .

لقد قام هذا المحفل في دورته المستأنفة المعقودة في الفترة من ٢٩ شباط/فبراير الى ٢ آذار/مارس من هذا العام ، بالنظر بصورة مستفيضة في البند ١٣٦ من جدول الاعمال ، المعنون "تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف" ، واتخذ بأغلبية شبه إجماعية القرارين ٢٣٩/٤٢ ألف و ٢٣٩/٤٢ باء . ووفقا للقرار ٢٣٩/٤٢ ألف ، فإن على الولايات المتحدة الامريكية ، البلد المضيف ، التزاما قانونيا بتمكين بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية من إنشاء أماكن عمل ومرافق كافية للقيام بمهامها والاحتفاظ بتلك الاماكن والمرافق ، وبتمكين موظفي البعثة من الاضطلاع بمهامهم الرسمية .

وأكد هذا القرار من جديد أن بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة بنيويورك تشملها أحكام اتفاق المقر ، واعتبر أن تطبيق الفصل العاشر من قانون التفويض الخاص بالعلاقات الخارجية للسنتين الماليتين ١٩٨٨ و ١٩٨٩ لا يتفق مع أحكام اتفاق المقر المتصلة باحتفاظ منظمة التحرير الفلسطينية بأماكن عمل ومرافق كافية ، واعتبره مناقضا للالتزامات القانونية الدولية للبلد المضيف .

وأكد القرار ٢٣٩/٤٢ باء موقف الامين العام بأن هناك نزاعا بين الامم المتحدة والبلد المضيف بشأن تفسير أو تطبيق الاتفاق المعقود بين الامم المتحدة والولايات المتحدة فيما يتعلق بمقر الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

وحيث أن البلد المضيف لا يريد - في انتهاك تام لقرارات الجمعية العامة - الدخول رسميا في إجراء تسوية المنازعات بموجب البند ٢١ من اتفاق المقر ، قررت الجمعية العامة ، عملا بميثاق الامم المتحدة ، أن تطلب من محكمة العدل الدولية إصدار فتوى .

إن وفد بلادى يثني بالغ الثناء على الامين العام للامم المتحدة لاضطلاعه الفعال بمهامه ، كما هو واضح في تقريره A/42/915 ، المؤرخ في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٨ ، وفي إضافاته . وإننا نؤيد تأييدا قويا الموقف الذى اتخذه .

ومنذ انعقاد الجلسة الاخيرة للجمعية العامة تولدت بعض الآمال بأن السلطات المعنية في البلد المضيف قد تعيد النظر في مواقفها السابقة من المسألة قيد النظر ، ولكن اتضح من الرسالتين اللتين وجهتهما سلطات الولايات المتحدة الى الامين العام للامم المتحدة والى المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية ، إن البلد المضيف عازم على المضي في تنفيذ خطته . بل إنها هددت بأنه ما لم تمتثل منظمة التحرير الفلسطينية لطلبها ، فإنها ستمضي في رفع دعوى أمام المحكمة الفيدرالية للولايات المتحدة .

وفي رأى وفد بلادى أن هذا الاجراء الذى اتخذه البلد المضيف يعد انتهاكا صارخا لمقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه ولاحكام اتفاق المقر . وهو ينم بوضوح عن ازدراء البلد المضيف للواجبات والالتزامات الدولية . وهو قرار متعمد ومنحاز وله حوافز سياسية هدفه إسكات صوت الشعب الفلسطيني . كما انه يبين ان البلد المضيف يرجح قوانينه المحلية على القوانين الدولية ، بما يتنافى مع القانون الدولي والاعراف والممارسات الدولية . وفي النهاية فإنه يمثل تحديا صارخا للامم المتحدة ذاتها .

Digitized by UNOG Library

ان الاجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة ، إذا لم ترجع عنه ، سيشكل سابقة خطيرة لحالات مماثلة في المستقبل .

وكما يشهد العالم بأسره ، هناك انتفاضة عامة للشعب الفلسطيني في أراضيه التي يحتلها الصهاينة الاسرائيليون . وهو يحارب خالي الوفاض ضد حكم القمع الصهيوني للحصول على حريته . وهناك أيضا توافق آراء عالمي يؤيد عقد مؤتمر دولي للسلم معني بالشرق الأوسط بمشاركة جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة .

وأولا وقبل كل شيء ، دأبت الجمعية العامة وأجهزتها ذات الصلة ، على مر عقود ، على مناقشة الحالة في الشرق الأوسط ، التي تشكل قضية فلسطين لبها .

إن منظمة التحرير الفلسطينية هي التي تمثل الشعب الفلسطيني - عن طريق مكاتبها في نيويورك ، وذلك فيما يتعلق بكل تلك القضايا وغيرها من القضايا الاخرى في الأمم المتحدة ، وهي التي تدافع عن قضية فلسطين القانونية . وعدم وجود بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك - إذا ما سُمح لهذا بأن يحدث ، سيحرم الشعب الفلسطيني من حق أساسي هو التعبير الحر عن آرائه في هذه المنظمة العالمية .

ان بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية مدعوة للأمم المتحدة بمقتضى قرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د-٢٩) ، وهي مخولة ، بل ولها الحق ، بموجب المادة ١٠٥ من الميثاق في إنشاء أماكن عمل ومرافق كافية للقيام بمهامها والاحتفاظ بتلك الأماكن والمرافق . وعلى الجمعية العامة أن تفعل كل ما يمكنها للحفاظ على ذلك الحق .

وسيؤيد وفد بلادي أي إجراء تراه الجمعية العامة ضروريا لضمان الاحترام الكامل لحقوق الأمم المتحدة وسلامتها واستمرارية حقوق ومهام بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية .

وأخيرا ، أود أن أكرر تأييد وتضامن جمهورية أفغانستان حكومة وشعبا مع النضال العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني الشقيق بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي الوحيد .

Digitized by UNOG Library

السيد دام نيتابارو (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد عُقدت الجمعية العامة مرة أخرى لتتناول بندا يحمل خصائص الأزمة . ووفد بربادوس وإن كان يعترف بتلك الخصائص ، فإنه يختار ألا ينظر الى هذا الامر على أنه أزمة ، بل بالاحرى على انه فرصة مناسبة جاءت في حينها تماما لإعادة تأكيد التزاماتنا .

لقد تأسست هذه المنظمة بوصفها متراسا ضد فرضيات الفكر الانعزالي الخبيثة ، التي للأسف جرّت على الجنس البشري معاناة يعجز عنها الوصف . وهي معانات سببها أولئك الذين شعروا - بسبب ضلالهم - انهم فوق طائلة القانون ، والطغاة الذين شعروا أنهم القانون ذاته .

إن ميثاق الامم المتحدة لا يصب اهتمامه على الزعماء ولا حتى على الحكومات بل على شعوب العالم - فالميثاق بصفة أساسية هو الملاذ الذي يلجأ اليه الذين لا يستطيعون حماية أنفسهم ؛ انه درع ضد أولئك الذين يضللون ذوي النوايا الطيبة والذين لا حول لهم ولا قوة ، بل ويستغلونهم ويضطهدونهم .

إننا نعرف أن خيانة السلطة كثيرا ما تكون العرف الذي يتبعه الذين يرغبون في ارتداء لباس الوطنية ، والدفاع عن المصالح الوطنية . وهذه المنظمة - الامم المتحدة - هي الدليل على الاعتراف العالمي بأن القانون هو أساس الحضارة الإنسانية . لقد شهدنا في عصرنا العواقب التي تترتب على قيام طرف واحد أو دولة واحدة بمحاولات لتجاوز حدود القانون . فالفوضى والشقاق هما النتيجتان الحتميتان لذلك . ونستطيع - لحسن الحظ - أن نشير الى العديد من الامثلة التي نرى فيها القانون يسود على الدوافع الانانية التي يحاول البعض أن يستلهمها .

إن ذاكرة قوية وصافية أمر ضروري - بل إنني أقول إنها أداة أساسية لا غنى عنها - في إدارة الشؤون الدولية بشكل ناجح . وبدونها سيكتب علينا أن نظل نتحرك في دوائر قاتمة ونتعلم بأس متجدد من أخطاء ماضينا . إن الامم المتحدة ما هي إلا تاريخ الانسان المعاصر وضميره . من هذا التاريخ ومن هذا الضمير ينبع كل مبدأ من مبادئ القانون الدولي .

Digitized by UNOG Library

إن الدول الاصغر في هذه المنظمة وقد تحررت من أوهام الاكتفاء الذاتي وعبء التفوق المادي لابد بالضرورة أن تعزي رفاهها وسلامتها لقواعد القانون الدولي ومبادئه . فهو بالنسبة لنا أفضل وأسلم إطار يعوّل عليه يمكن من خلاله إجراء الحوار المتحضر فيما بين الامم . لذلك ، ترتعد الدول الصغيرة عندما تلوح أية بادرة تدل على انتهاك القانون الدولي والافتراء على مثل هذا المحفل . فالدول الصغيرة لا تمتلك أيا من الوسائل البديلة ، ومواردها وحجمها لا يسمحان لها بمتابعة مصالحها وحمايتها والنهوض بها . ففي هذه المنظمة وحدها يكمن مستقبلنا وإيماننا .

ومن تحصيل الحاصل أن أكرر أن تاريخنا يجب أن يكون دائما نبراسنا ، وان حقائق ماضينا يجب أن تظل ماثلة أمامنا على الدوام . إن توماس جيفرسون ذلك الدولي الذي نذر نفسه لخدمة القضايا الدولية والذي دافع بحرية عن مبادئ هذا البلد المضيف ومُثله العليا ترك لنا هذه النصيحة "إن الإيمان يجب أن تعززه الحقيقة" .

وإنها لحقيقة أن العديد من الدول الممثلة في هذه المنظمة إنما تدين بسيادتها الى نضالات التحرير الشجاعة .

وهي حقيقة أيضا ، أن بعض تلك الدول أصبح الآن من أكبر دول العالم وأكثرها قوة .

كما أنها حقيقة كذلك أن العديد من الدول الصغيرة لا سبيل أمامها لتحقيق السيادة سوى نضال التحرير ، ومع ذلك فثمة حقيقة أخرى هي أن العديد من المحرومين ليس أمامهم من خيار سوى الكفاح من أجل كرامتهم .

ولسنا نطالب هنا باللجوء المتهور الى النضال المسلح . أبدا إن الامر ليس على هذا النحو مطلقا . فالقلق الجماعي الذي دفعنا الى عقد هذه الدورة المستأنفة إنما يذكرنا بأن الغرض من هذه المنظمة هو أن تكون بديلا قويا للأسلحة والعنف ، ووسيلة يمكن بها تحقيق الاهداف الوطنية . وهي توفر مدخلا لا يضارع الى العملية السلمية ، وهذه الدورة تؤكد من جديد التزامنا بتلك العملية .

إن الميثاق الذي يوحّد بيننا يذكرنا بالدروس التي تعلمناها نحن الدول الصغيرة والكبيرة - في طريقنا الى هذا الصرح القائم في نيويورك .

Digitized by UNOG Library

لدينا الكثير الذي يذكرنا بأنه عندما تبدأ الشعوب في عملية جادة في سبيل البحث عن كرامتها فإنها لا تميز بين القنابل والحجارة . ولا يجب علينا أن نقر ذلك البديل أو نشجعه .

إن منطقة الشرق الأوسط قدمت للحضارة المعاصرة الكثير من القيم الثقافية . ويحدو حكومة بربادوس رغبة عارمة في أن يتسنى للسلم الدائم أن يستقر على تلك الأراضي المبجلة وذات الأهمية التاريخية البالغة .

وهذا لن يتحقق ما لم يحتل كل طرف من أطراف النزاع في المنطقة مكانه الصحيح ، وما لم يحظ حق كل شعوبها في السلم والأمن باعتراف وتأكيد عالميين . وهذه المنظمة هي أفضل سبيل لضمان ذلك .

Digitized by UNOG Library

وتدرس حكومة بربادوس بعناية فائقة اقتراح عقد مؤتمر دولي حول المسائل المتعلقة بالشرق الاوسط . واستطيع أن أتبين أن عقد هذا المؤتمر سيؤدي الى تحقيق فوائد كبيرة . بيد أننا نرى أن الجهود المبذولة ستبدد إلا إذا التزم المجتمع الدولي التزاما صارما بمعالجة كل القضايا قيد البحث على نحو عادل وغير منحاز ومراعاة مصالح كل الدول والشعوب في المنطقة . إن ما تحتاجه الامم المتحدة الآن هو محيط يعمه الهدوء ويمكن دراسة أسباب النزاع في إطاره . ومن حق الاطراف المعنية بهذا النزاع أن تنال ذلك .

لقد منحت هذه الجمعية على نحو لا لبس فيه منظمة التحرير الفلسطينية مركز الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ومنحت تلك المنظمة كل الحقوق التي يقتضيها هذا المركز وهي حقوق تقع على النحو الواجب في إطار سلطة الامين العام للامم المتحدة التي أنشئت وفقا لمبادئ القانون الدولي .

وأحطنا علما الآن بأن هذه الحقوق والسلطة يمكن الغاؤها لاسباب يرى البعض أن من شأنها أن تضر بالبلد المضيف بشكل خاص .

إن هذا التطور يشير الى وجود سوء فهم مثير للدهشة يتعلق من جهة بدور هذه المنظمة ومسؤوليتها ومن جهة أخرى بدور البلد المضيف ومسؤوليته .

إن حكومة الولايات المتحدة ، بصفتها عضوا مؤسسا للامم المتحدة ، تضطلع بمسؤولية خاصة وثابتة إزاء هذه المنظمة . وتقتضي اللياقة من هذا البلد المضيف الذي قبل هذا الدور بشكل طوعي إبداء المراعاة التي تسمو فوق الملتزمين بمعاهدة أو بقانون . ولذلك يتعين علينا أن نحث قادة الفكر الامريكي العام بعيدي النظر على العمل على نحو عاجل وأن نقنعهم بذلك بغية إنقاذ مبادئهم من الذين يمكثون في مجالس الانعزاليين التي تصبح فيها المصالح الذاتية الرجعية فضيلة وطنية .

إن ما يناقش في الجمعية ليست مسألة بقاء منظمة التحرير الفلسطينية ، فإنه ليس من اختصاصنا أن نسمح ببقاء المنظمة أو أن نحظر بقاءها . كما أنني لا أقبل أن نناقش سلامة الامم المتحدة بصفة أساسية إذ أن سلامة هذه الهيئة لا تحدد بالموقع الجغرافي أو المكان . إن فكرة الامم المتحدة تنبع من مكانتها بين كل شعوب العالم .

Digitized by UNOG Library

كما أن المسألة لا تتعلق ، كما نميل إلى التفكير ، بسلامة القانون الدولي الذي يتعرض للخطر . فلقد تم الاعراب عن ذلك في هذه الجمعية عن طريق التصويت الذي أُجري حول المسألة قبل عشرين يوما .

إن ما نواجهه اليوم هو الموقف الادبي الثابت للبلد المضيف وهو بلد كان يتمتع قبل أربعين عاما بحكمة وإيمان أسبغ بهما روح الشهامة الوطنية على نص القانون الدولي .

السيد غي (بورما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تواجه الجمعية العامة منذ نهاية العام الماضي حالة حرجة تؤثر على أداء الامم المتحدة لمهامها بوصفها كيانا قانونيا . وفي الواقع أن لهذه الحالة آثارا أعم يمكن أن تؤثر على سلامة هذه المنظمة ووجودها . إن المشكلة التي تواجه الامم المتحدة يمكن اعتبارها في المقام الاول مسألة مناصرة مبادئ حكم القانون في العلاقات الدولية وقدسية الالتزامات القانونية الدولية الناشئة عن المعاهدات والاتفاقات .

لقد أعطى اتفاق المقر الامم المتحدة السلطة القانونية لان تمارس وظيفتها في أرض البلد المضيف وان ضمان امتثال البلد الاخير للاتفاق أمر أساسي لأداء مهام هذه المنظمة بصفتها منظمة دولية مستقلة تمثل المجتمع الدولي .

وبعد أن أدركت الجمعية العامة طبيعة التشريع الذي أوشك كونغرس الولايات المتحدة سنه اتخذت القرار ٢١٠/٤٢ باء المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ الذي طلب من البلد المضيف ، من جملة أمور ، أن يتقيد بالتزاماته بموجب اتفاق المقر وطلب من الامين العام أن يتخذ التدابير الفعالة لضمان الاحترام الكامل لذلك الاتفاق .

ويقدّر وفدي جهود الامين العام الذي تابع جهوده على نحو موضوعي مع البلد المضيف وبطريقة يمكن أن تفضي الى حسم المشكلة .

ومن المهم أن نلاحظ أن الامين العام ذكر في بيانه في الجمعية العامة في ٢٩ شباط/فبراير ما يلي :

Digitized by UNOG Library

"إن منظمة التحرير الفلسطينية مدعوة الى الامم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، والولايات المتحدة نتيجة لاتفاق المقر ملزمة بالسماح لموظفي منظمة التحرير الفلسطينية ، الذين تم اعتمادهم اعتمادا سليما ، بالدخول الى الولايات المتحدة والإقامة فيها من أجل الاضطلاع بوظائفهم الرسمية ." (A/42/100 ، ص ٣١)

ولقد حظي موقف الأمين العام بالتأييد في القرار ٢١٠/٤٢ باء الذي اتخذته كل الدول الاعضاء تقريبا .

ولا يمكن النظر الى الموضوع قيد المناقشة باعتباره يتعلق بالتفسير المضموني لهذه المسألة فيما يتعلق باتفاق المقر إذ اتضح مما أعربت عنه ادارة الولايات المتحدة حتى الآن أنه لا يمكن القول بأن هناك خلافا حول هذا التفسير بين الموقف الذي تتخذه الادارة وآراء الأمين العام والآراء الاجماعية التي أعربت عنها الدول الاعضاء .

Digitized by UNOG Library

وفي هذه الظروف ، فإن ما كان مطلوبا من البلد المضيف هو ان يجد الوسيلة الملائمة للتوفيق بين تشريعه الداخلي والتزاماته بموجب اتفاق المقر بغية كفالة الوفاء بها ، والاعتراف بوجود نزاع بينه وبين الامم المتحدة بغرض عرضه للتحكيم .

عندما استؤنفت الجمعية العامة يوم ٢٩ شباط/فبراير ١٩٨٨ ، أصدرت قرارين . القرار ٢٢٩/٤٢ ألف ويدعو ، في جملة أمور ، الى تسوية النزاع بين الامم المتحدة والولايات المتحدة وفقا للاجراءات المنصوص عليها في البند ٢١ من اتفاق المقر ، وبناء على ذلك طلب الى الامين العام أن يواصل جهوده بشأن هذا الموضوع . أما القرار ٢٢٩/٤٢ باء فقد التمس اصدار فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن الموضوع المتعلق بالتزام البلد المضيف بالدخول في تحكيم وفقا للبند ٢١ من الاتفاق .

هذان القراران اللذان يعربان عن رأي الاغلبية الساحقة لاعضاء الامم المتحدة ، والبيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة بعد اتخاذهما والذي أعلن فيه أن حكومته تعتزم ايجاد تسوية ملائمة في ضوء ميثاق الامم المتحدة واتفاق المقر وقوانين الولايات المتحدة ، كل هذا بعث فينا الامل في التوصل الى تسوية لهذه المشكلة .

إلا أنه على العكس من ذلك ، فقد أدى استمرار البلد المضيف في تنفيذ اجراءاته الى تحول خطير في الاحداث . ورسالة الامين العام المؤرخة في ١٨ آذار/مارس ، ردا على الرسالة التي وجهها اليه الممثل الدائم للولايات المتحدة بالنيابة - جديرة بالثناء للاسلوب الذي تدافع به عن مبادئ الامم المتحدة .

ولا حاجة بنا للقول بأن الجمعية العامة تواجه الآن حالة كان من الأيسر إيجاد تسوية لها في المراحل السابقة . ومع هذا ، فإننا نعتقد من حيث المبدأ ان من واجب البلد المضيف أن يستجيب لإرادة المجتمع الدولي ، وأن يرقى الى مستوى التزاماته الدولية لضمان الامتثال لاتفاق المقر . وفي الوقت نفسه ، نعتقد أن على الامم المتحدة والامين العام أن يواصلا بذل مزيد من الجهود وأن يلتمسا الوسائل اللازمة لضمان هذا الامتثال .

Digitized by UNOG Library

السيد وريونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعقد الدورة الثانية والاربعون المستانفة للجمعية العامة للمرة الثانية في أقل من شهر للنظر في مسألة ، ما لم تحسم فورا ، ستشكل سابقة خطيرة للغاية .

منذ ثلاثة أسابيع ، أعرب وفد اندونيسيا في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة عن قلقه العميق بشأن الآثار المترتبة على تطبيق ما يسمى بقانون مكافحة الارهاب الذي أصدرته الولايات المتحدة . وهذا القانون أساسا يمنع منظمة التحرير الفلسطينية من الاحتفاظ ببعثة المراقب لدى الامم المتحدة في نيويورك ، انتهاكا لاتفاق المقر لعام ١٩٤٧ . وقد كانت وجهة نظرنا المعلنة ان ذلك القانون يمثل انتهاكا صريحا للقانون الدولي والتزامات البلد المضيف التعاهدية . وفي ذلك الوقت أعرب وفد بلادي أيضا عن أمله في أن تكون آفاق التوصل الى تسوية قانونية لا تقوم على المواجهة لا تزال قائمة ، وناشد الولايات المتحدة أن تعيد دراسة موقفها بجدية وأن تتعاون مع الامين العام للتوصل الى تسوية منصفة مقبولة بشكل متبادل للمشكلة .

وفي ضوء هذا شارك وفد بلادي في تقديم مشروع القرار ٢٢٩/٤٢ المؤرخ في ٢ آذار/مارس ١٩٨٨ . وقد دعا ذلك القرار ، في جملة أمور ، الى الاخذ بالاجراء الخاص بتسوية المنازعات الوارد في البند ٢١ من الاتفاق ، كما دعا البلد المضيف الى تقديم تأكيدات بعدم اتخاذ أي اجراء لتنفيذ القانون كما طلب من محكمة العدل الدولية أن تصدر فتوى بشأن المسألة .

وفي ضوء الالتزامات القانونية الواضحة التي تتحملها الولايات المتحدة ، والموقف شبه الاجماعي الذي اتخذته الجمعية العامة في القرارين ٢١٠/٤٢ بناء و ٢٢٩/٤٢ ، توقعنا تماما أن يكون الامر قد سوي الآن وفقا لاحكام الاتفاق . إلا انه مما يثير جزعنا العميق ان هذه المسألة لا تزال تمثل شاغلا رئيسيا للدول الاعضاء . وفي ضوء احتمال تنفيذ القانون اليوم ، فإن هذا الموقف يمكن اعتبار أنه يشكل أزمة لمنظمتنا وللدبلوماسية المتعددة الاطراف . وهذا رغم الجهود الدؤوبة التي بذلها

Digitized by UNOG Library

الامين العام خلال الاشهر الثلاثة الماضية لحل هذه المسألة - وهي جهود تود اندونيسيا بشأنها ان تعرب عن عرفانها العميق .

يعتقد وفد بلادي انه من غير الضروري الانخراط في استعراض التصرفات المربكة والمعوقة التي يقوم بها البلد المضيف الذي لا يزال يحبط كل جهد يبذله الامين العام للجوء الى الاجراء الخاص بالتحكيم على النحو الوارد في الاتفاق . وذلك لان هذا قد غُطّي بالكامل في التقارير المفصلة التي قدمها الامين العام الى هذه الجمعية ، والواردة في الوثائق A/42/915 و Add.1 و Add.2 و Add.3 . ان هذه التقارير توضح أساسا ان حكومة الولايات المتحدة نفسها اعترفت بأن عليها التزاما بالسماح لموظفي منظمة التحرير الفلسطينية بالاضطلاع بمهامهم الرسمية لدى الامم المتحدة ، وبأنها كانت تسعى الى علاج المسألة بالتشاور مع الكونغرس . وفي الوقت نفسه ، رأت الولايات المتحدة عدم الرغبة في اللجوء الى اجراء التحكيم ما دامت الحالة قيد الاستعراض . ومن ثم طلب الامين العام مرارا الرد على رسائله المتعلقة بتطبيق القانون ولكن دون جدوى .

ويكفي القول انه من خلال الجهود الدؤوبة التي بذلها الامين العام أصبح من الواضح تماما للجميع ان البلد المضيف لا ينوي التعاون معه بحسن نية لمراعاة أحكام ذلك الاتفاق . وبالفعل ، فإن مناورات الولايات المتحدة الرامية الى فرض الامر الواقع قد تأكدت عندما أبلغت في يوم ١١ آذار/مارس ١٩٨٨ الامين العام :

"بإغلاق مكتب بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك ، بصرف النظر عما يكون على الولايات المتحدة من التزامات بموجب الاتفاق المعقود بين الامم المتحدة والولايات المتحدة بشأن مقر الامم المتحدة" .

(A/42/915/Add.2 ، المرفق الاول)

بينما أكدت في الوقت نفسه ما يلي :

"في ظل هذه الظروف ، فإن الولايات المتحدة تعتقد أن عرض هذه المسألة للتحكيم لن يخدم أي غرض مفيد" . (المرجع نفسه)

Digitized by UNOG Library

وفي هذه النقطة يود وفد بلادي أن يعبر عن دعمه الثابت لرد الأمين العام القوي بأنه " لا يمكنه الموافقة على أن التحكيم لن يخدم أي غرض مفيد" (A/42/915/Add.3 ، المرفق الأول) وبتأكيده عن حق بأنه :

"بالعكس ... سيخدم ذات الغرض الذي أدرجت بسببه أحكام المادة ٢١ في الاتفاق" (المرجع نفسه) .

وفي ظل هذه الظروف فإن وفد بلادي يتشاطر الهواجس التي عبر عنها متكلمون سابقون بشأن ما اذا كان لا يزال في الامكان تسوية هذه المسألة في اطار اتفاق المقر لعام ١٩٤٧ . ولذلك لا نملك إلا أن نستنكر عدم الاحترام الذي أظهره البلد المضيف لالتزاماته الدولية ، إذ أنه يشكل تهديدا مباشرا لعالمية الأمم المتحدة سواء بالنسبة لتكوينها أو عملها . والحقيقة أننا لا نقبل أن تمنع منظمة التحرير أو من تدعوهم الأمم المتحدة من القيام بمهامهم الرسمية ، لأن هذا من شأنه أن يمس على نحو مباشر سلامة الأمم المتحدة نفسها ومصداقيتها .

منذ واحد وأربعين عاما قدمت الولايات المتحدة - باعتبارها البلد المضيف - تعهدا رسميا للمنظمة لا يجوز لها نكثه . إنها مسؤولية تستوجب احتراما دقيقا لاتفاق المقر لعام ١٩٤٧ . من أجل هذه الغاية يتحتم على الجمعية العامة أن تقنع الولايات المتحدة بأنه في مصلحة المجتمع الدولي ، وفي مصلحتها هي أن تتمسك بمبدأ عدم انتهاك الالتزامات التعاهدية . وفي هذا السياق يعتقد وفد بلادي أنه من الملزم للجمعية العامة التي تمثل إرادتنا الجماعية أن تزود عن حقوق الأمم المتحدة بموجب اتفاق المقر .

السيد دينغ يوانهونغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : منذ نحو عشرين يوما اجتمعت وفود شتى البلدان في هذا المكان لتناقش مسألة بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة . واتخذ قراران ، أكدا من بين جملة أمور أن بعثة منظمة التحرير الفلسطينية التي تشملها أحكام اتفاق المقر ينبغي تمكينها من انشاء أماكن عمل ومرافق كافية للقيام بمهامها والاحتفاظ بتلك الاماكن

Digitized by UNOG Library

والمرافق ، كما ينبغي تمكين موظفيها من دخول الولايات المتحدة والبقاء فيها للاضطلاع بمهامهم الرسمية . ويعتبر القراران أن التشريع الامريكي الخاص باغلاق البعثة مناقض للالتزامات القانونية الدولية بموجب اتفاق المقر ، ويطلبان الى البلد المضيف الامتثال لالتزاماته التعاهدية بموجب اتفاق المقر ، والعمل على تسوية النزاع الحالي بينه وبين الامم المتحدة باللجوء الى اجراء التحكيم المنصوص عليه في اتفاق المقر .

وكان متوقعا أن تستجيب حكومة الولايات المتحدة لنداء العقل الصادر عن المجتمع الدولي ، وأن تتخذ التدابير اللازمة التماسا لتسوية عادلة لهذا النزاع ، بالتعاون مع الامم المتحدة . إلا أنه من دواعي أسفنا العميق ، أن الولايات المتحدة قررت في تجاهل لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، ولالتزاماتها الدولية بموجب اتفاق المقر ، أن تستمر في اجراءاتها لإغلاق مكاتب بعثة منظمة التحرير الفلسطينية على نحو ما يتطلبه القانون الخاطئ الذي أصدره كونغرس الولايات المتحدة . بل أنها أعلنت أنه اذا لم تمتثل منظمة التحرير الفلسطينية لهذا القانون عندما يصبح نافذا ابتداء من اليوم ، فإن وزارة العدل بالولايات المتحدة ستقدم شكوى ضد منظمة التحرير الفلسطينية الى احدى محاكم الولايات المتحدة الفيدرالية .

ويعتقد الوفد الصيني أن التشريع الذي اعتمده كونغرس الولايات المتحدة لإغلاق بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية ، والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها ادارة الولايات المتحدة بمقتضى ذلك التشريع تعد أمورا خطيرة في طبيعتها ونتائجها ، لأن هذا ينطوي على تحد لسلامة اتفاق المقر ، وتهديد لاستقلال الامم المتحدة ، وحقها في أن تؤدي وظائفها بصورة طبيعية . وفي نفس الوقت فإن هذا الاجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة ضد بعثة منظمة التحرير الفلسطينية يعتبر صفعة للشعب الفلسطيني وممثله ، منظمة التحرير الفلسطينية ، في الوقت الذي يدافع فيه هذا الشعب عن قضيته العادلة لاستعادة حقوقه الوطنية . كما أنه اقام عائقا في طريق عملية السلام في الشرق الاوسط التي تجذب الآن مزيدا من الاهتمام العالمي . ولذلك فإن هذا الاجراء غير مقبول كلية من قبل الدول الاعضاء في الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

إن منظمة التحرير الفلسطينية معترف بها دوليا باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني . وفي عام ١٩٧٤ ، وبموجب القرار ذي الصلة الذي اتخذته للجمعية العامة دعيت منظمة التحرير الفلسطينية من قبل الامم المتحدة لإقامة بعثة مراقب في نيويورك من أجل القيام بمهامها الرسمية . وهذا يتسق تماما مع اتفاق المقر . وما يجب التنويه به هو أن بعثة منظمة التحرير الفلسطينية معتمدة لدى الامم المتحدة . وليس لدى الولايات المتحدة . ولذلك فليس للولايات المتحدة الحق ، على الاطلاق ، في أن تغلق البعثة .

ويؤيد الوفد الصيني جهود الامين العام في سعيه لايجاد حل مناسب لهذا النزاع ، كما يؤيده في اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حق بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية الكامل في القيام بمهامها الرسمية في الامم المتحدة . ويود الوفد الصيني أن يهيب بالولايات المتحدة ، أن تأخذ في الاعتبار الموقف برمته ، وأن تستجيب على نحو ودي لطلب الجمعية العامة ، والامين العام والدوائر الاخرى المعنية بأن تعيد النظر في قرارها على ضوء التزاماتها بوصفها البلد المضيف ، وأن تعمل على تسوية النزاع الحالي مع الامم المتحدة على نحو معقول ومتسق مع القانون وذلك باتباع الاجراء ذي الصلة المنصوص عليه في اتفاق المقر . وفي نفس الوقت ، ينبغي للامم المتحدة أن تتخذ الخطوات الواجبة لتضمن أن تستمر بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في أداء مهامها في الامم المتحدة بوصفها مدعوة من قبل الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

السيد علي (اليمن الديمقراطية) : سيدي الرئيس ، ها نحن نعود مرة أخرى لنناقش القضية المتعلقة بمقر بعثة المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة ، وذلك استنادا الى قراري الجمعية العامة ٤٢/٢١٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ و ٤٢/٣٣٩ المؤرخ في ٣ آذار/مارس ١٩٨٨ .

لقد سبق وأن أوضح بلدي موقفه في كلمة أمام هذه الجمعية المقرة لدي تناول هذا الموضوع ونبه الى تلك النوايا العدوانية الموجهة ضد بعثة منظمة التحرير الفلسطينية وأشار الى خطورة هذا الموقف الامريكي كونه يمس صلب أداء الامم المتحدة نفسها ، ونود الاشارة هنا الى أن الامين العام للامم المتحدة قد أشار في تقاريره الى أن هناك أزمة قائمة بين الامم المتحدة والبلد المضيف ، كما أن الامين العام قد أعاد تأكيد هذا الموقف في تقريريه A/42/915/Add.1 و Add.2 ، وذلك بعد استلامه لرسالة البلد المضيف والتي تشير الى بدء اتخاذ الخطوات العملية لاغلاق مقر بعثة منظمة التحرير الفلسطينية . ولعلكم تذكرون ماذا قال ممثل البلد المضيف عند تناولنا لهذه المسألة ، حيث اتهم بعض الدول في كلمته أمام الجمعية العامة بالتسرّع وعدم التحلي بالصبر وحاول أن يستخدم عبارات لطيفة لخداعنا وجرّنا عن الحقيقة ، وذلك عندما أشار الى أن السلطة التنفيذية تبذل جهدا من أجل أن لا ينفذ مثل هذا القرار ، وانهم فقط يريدون بعض الوقت لاقناع السلطة التشريعية بذلك . وفي الواقع فانهم بهذا ما كانوا يهدفون الا الى التلاعب في الوقت وتمييع القضية واضعاف الموقف القوي والعادل لغالبية أعضاء منظمتنا الدولية والرافض لهذا القرار الامريكي . ولقد تأكد هذا في الأسبوع قبل الماضي عندما قامت سلطات البلد المضيف باتخاذ الاجراءات العملية لتنفيذ هذا القرار غير الشرعي ، حيث وصل الامر بالبلد المضيف ، وهي دولة كبرى تقع عليها مهمة صيانة السلم والامن الدوليين بموجب أحكام الميثاق ، الى أن يشير في مذكرته الموجهة الى الامين العام للامم المتحدة بأنه عازم على تنفيذ قرار اغلاق بعثة المنظمة لدى الامم المتحدة بغض النظر عما يشكّله هذا من خرق لالتزاماته الدولية بموجب اتفاقية المقر والقانون الدولي .

Digitized by UNOG Library

لذلك فان هذه شهادة واضحة وصادرة من سلطة البلد المضيف تشير فيها الى أن القرار باغلاق المكتب غير شرعي كونه مخالفا لاتفاقية المقر ؛ ولكن هذا لا يهم طالما أن هناك قرارا وطنيا أصدره الكونغرس باغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة .

ان التهمة التي وجهتها الادارة الامريكية لمنظمة التحرير الفلسطينية هي الارهاب ، وانه لامر مؤسف حقا أن يتحول الجلّاد الى ضحية وتتحول الضحية الى جلّاد .

من الارهابي ؟ منظمة شرعية ، تمثل الشعب الفلسطيني ومعترف بها من قبل غالبية دول العالم ، أم الكيان الصهيوني ، حيث تجاوز عدد الدول التي اعترفت بالمنظمة ما أقر وجود ذلك الكيان .

أي ارهاب ؟ شعب أعزل يقاوم أحدث الالات العسكرية أم نظام قام وتأسس على الارهاب . وسجلات تاريخنا الحديث مليئة بالاحداث . إنه نظام صهيوني عنصري قائم على اقتلاع شعب من أرضه واحتلال أراضي دول عربية أخرى بالقوة . ولعل اليوم أبلغ دليل على ارهابية ووحشية هذا النظام العنصري هو ما نشاهده ونسمعه كل يوم عبر أجهزة اعلام دول صديقة ومؤيدة لهذا النظام العنصري حيث نرى شعبا أعزل لا يملك سوى الحجارة يتعرض للضرب بالنار والتنكيل وكسر العظام والدفن حيا وخنق الاطفال بالغاز . وبدلا من دعم هذا الشعب الاعزل ومعاقبة المعتدي نرى قرارا أمريكيا يسعى الى انهاء وجود ممثله الشرعي ؛ وكأن النظام الامريكي أراد أن يقدم حصته لمساعدة هذا النظام العنصري في قمع الانتفاضة الشعبية بعد أن فشلت ترساناته العسكرية ، ان الاحرى بنا اليوم أن ننظر في شرعية ووجود ممثل هذا بيننا . هذا النظام الذي لا يكن أي احترام للعهود والمواثيق الدولية ولم يلتزم يوما بقرارات منظمتنا . لهذا فان مكانه الطبيعي أن يلحق بحليفه نظام جنوب افريقيا العنصري .

ومما يزيد أسفنا أننا نرى اليوم دولة ، حاولت طوال أربعة عقود أن تدّعي بأنها نموذج للديمقراطية ، تكشف عن هويتها الحقيقية وهي أنها لا تكّن أي حرمة

Digitized by UNOG Library

للالتزامات الدولية والقانون الدولي ولا تحترم منظمتنا الدولية ، بل انها تحاول أن تنهي الطابع الديمقراطي لعمل منظمتنا بواسطة أساليبها الاستفزازية والتهديدية والتي يدركها الجميع طوال السنوات الاخيرة الماضية والتي كانت سببا في عرقلة أعمال منظمتنا الدولية ؛ ولم تكتف بهذا بل عبّرت جهارا عن عدم احترامها لاتفاق المقر الذي ينظّم العلاقة بينها وبين المنظمة الدولية . ونتيجة لهذه السياسة فان الجميع أصبح معرضا لمثل هذا الاجراء من قبل دولة البلد المضيف . واليوم فان وفد بلادي يعبّر عن القلق الشديد تجاه هذا الوضع الذي يتطلب من أعضاء منظمتنا الدولية معالجة هذه المسألة بعناية فائقة والتفكير مليا بحاضر ومستقبل منظمتنا والآمال المعلّقة عليها . وما اذا كان وجودها في هذا البلد وفي ظل مثل هذه الخروقات يعد المكان الانسب .

ان قضية اغلاق بعثة منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة هي قضيتنا جميعا . فاما أن تكون لمنظمتنا الدولية هيبتها وحرمتها وإما أن لا تكون . ومما لا شك فيه أن الكل وكما هو محدد في الميثاق واتفاق المقر قد ارتضى لمنظمتنا أن تكون ذات استقلالية وحرمة مقدسة . لهذا فالمطلوب من المنظمة الدولية أن تدافع عن نفسها أمام هذا العدوان الامريكي عليها . وأن وفد بلادي واثق تماما أنه مثلما عملت هذه الجمعية في السابق سوف تعمل الآن من أجل اتخاذ القرارات والاجراءات الفعّالة بما يضمن سلامة واستقلالية وحرمة منظمتنا الدولية .

Digitized by UNOG Library

السيد نوفوريتا (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بعد البيان الذي أدلي به بالنيابة عن دول اوروبا الشرقية ، منذ يومين ، في ضوء خطورة الحالة الراهنة ، أن أوجه اليكم ، سيدي الرئيس ، والى الجمعية تلك الملاحظات الموجزة مؤكدا من جديد النقاط الرئيسية في موقف بولندا .

أولا ، كما قيل مرارا على نحو لا لبس فيه ، فإن الإجراء التشريعي وتنفيذه ، الذي يرمي الى إغلاق مكتب بعثة مراقب منظمة التحرير الفلسطينية يتناقض مع اتفاق المقر وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة . وهو ليس من المقبول أيضا في ضوء المبدأ الاساسي للقانون الدولي ، "العقد شريعة المتعاقدين" الوارد في الميثاق ذاته وفي كثير من الصكوك الدولية الهامة . إنها قاعدة أساسية وقانونية واضحة مفادها أنه لا يجوز لاي بلد أن يتصرف على نحو يتجاهل التزاماته التعهدية . وما من قانون محلي يمكن الاستناد اليه لتبرير انتهاك أي اتفاق دولي .

إن هذا التصرف يؤثر على منظمة الامم المتحدة برمتها . إذ أن ما هو في كفة الميزان حقوقها الاساسية وسلامتها وسلطتها وهيبتها ومصداقية قراراتها . فاليوم ، تتعرض بعثة منظمة التحرير الفلسطينية لهجوم مباشر . وغدا قد تتعرض بعثة أخرى لهذا الهجوم وتجد نفسها مهددة من جراء تصرف مماثل نتيجة لقرار تعسفي يتخذه البلد المضيف . ولهذا يكتسي الحل العادل والقانوني للنزاع أهمية خاصة بالنسبة لنا جميعا . وإن الإجراء المعني ، وهو الآلية الملزمة قانونا ، وارد في البند ٢١ من اتفاق المقر ، وان تطبيقه لا يعتمد على حسن نية أو سوء نية البلد المضيف . وهو أيضا التزام تعهدي واضح ومحدد . ونحن مقتنعون بأن الفتوى المطلوبة من الجهاز القضائي الاساسي للأمم المتحدة ، وهو محكمة العدل الدولية ، سوف تلقي الضوء على هذه المسألة .

وعلاوة على ذلك ، فإن التطور قيد المناقشة لا يتفق مع الحاجة الى تحسين المناخ الدولي وتعزيز التعاون الدولي على المستوى الثنائي والمستوى المتعدد الاطراف بصفة خاصة . كما انه لا يتفق مع المبادئ التوجيهية الهامة والعامة الواردة

Digitized by UNOG Library

في قرارات الامم المتحدة ، مثل تلك القرارات المتعلقة بالتسامح المتبادل ، واحترام القانون الدولي ، والتسوية السلمية للنزاعات وحماية الممثلين الاجانب . وهو خطير بصفة خاصة في ضوء الحاجة الملحة لايجاد تسوية شاملة وعادلة لصراع الشرق الاوسط . وفي هذا السياق ، أود أن اؤكد مرة اخرى تأييدنا للاقتراح الخاص بعقد مؤتمر دولي ، بمشاركة جميع الاطراف المعنية ، بما فيها الاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ومن الواضح اليوم أكثر من أي وقت مضى ان أزمة الشرق الاوسط لا يمكن أن تحل إلا على طاولة المفاوضات . وان سياسة القمع الوحشي لن تؤدي الا الى مزيد من تصعيد العنف . وان انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي المحتلة والاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وإعمالها ، شرط مسبق من أجل تحقيق سلم دائم في المنطقة .

ويقدر وفدي كل التقدير ويؤيد بالكامل الاراء القانونية والجهود الدؤوبة للامين العام من أجل إقرار الشرعية الدولية والدفاع عن حقوق منظمتنا وايجاد تسوية قانونية . ونؤيد بقوة أيضا المقررات ذات الصلة التي أصدرتها الجمعية العامة . ونحن مقتنعون بأن هذه المنظمة ستبذل قصارى جهدها مرة اخرى وتتخذ كل الخطوات المناسبة لتعزيز حكم القانون . ويراودنا وطيد الامل بأن نتمكن من تفادي ذلك الإضرار الذي لا يمكن إصلاحه بالكفاءة والاداء السليم لمنظمتنا .

وأخيرا ، لا نزال نود أن نصدق أن التأكيدات الهامة ، التي قدمت أكثر من مرة في الامم المتحدة من جانب ممثلي البلد المضيف ، بأن "الولايات المتحدة كانت تفخر بمسؤولياتها عن احتضان المنظمة وهي مدركة لتلك المسؤوليات" ، سوف تظل سارية وسوف تنفذ في الواقع الفعلي .

السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) : نستأنف اليوم الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة خلال اسابيع قليلة لمناقشة قرار الولايات المتحدة الامريكية بقفل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية العضو المراقب في الامم

Digitized by UNOG Library

المتحدة ، العمل الذي يقر الجميع بأنه انتهاك صارخ لاتفاقية المقر وإخلال بالاعراف والمبادئ والقوانين الدولية .

لقد تم تناول القضية من الناحية القانونية ، ولم يعد هناك أي مبرر لتكرار ما سبق أن قلناه ، فالقضية هي قضية سياسية بالدرجة الاولى والمستهدف أساسا هو الشعب الفلسطيني ، الذي تتم تصفيته جسديا وبشكل مستمر في فلسطين المحتلة على أيدي العصابات الصهيونية ، التي صدر القرار الامريكي بضغط مباشر منها بهدف تصفة القضية الفلسطينية سياسيا أيضا .

إن القرار بإغلاق مكتب المنظمة بالاضافة الى أنه يستهدف منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني ، فإنه يستهدف الامم المتحدة بأسرها وقد لا يكون سوى بداية النهاية لهذه المنظمة ، التي تعتبرها الاسرة الدولية أملها الوحيد في تحقيق السلام والامن والرخاء والعدل للشعوب . وهذا الاجراء لم يكن في الواقع سوى حلقة جديدة وخطيرة من حلقات الاستهتار وعدم الالتزام بالمواثيق الدولية من قبل الولايات المتحدة الامريكية . إن رفض الالتزام بقرارات محكمة العدل الدولية ، ورفض الالتزام بقرارات الامم المتحدة وانتهاك ميثاقها من قبل دولة كبرى ذات مسؤولية خاصة أمر في غاية الخطورة ، ولقد رأينا في السنوات الماضية أحداثا هامة تؤكد ذلك . لقد رأينا ارهاب الدولة يمارس ضد الدول الصغيرة وللاسف في بعض الاحيان تحت حجة ما يسمى بمكافحة الارهاب . لقد رأينا المدن والقرى تضرب ويقتل مئات البشر لاسباب سياسية واضحة . وللاسف يستخدم الميثاق ومادته الواحدة والخمسون في تفسير خاطئ لتبرير العدوان . ولقد رأينا بلدانا صغيرة يعتدى على سيادتها وتحتل من قبل دولة كبرى لم تلتزم بأي مسؤولية دولية . بل ورأينا أن أعمال إرهاب الدولة وخطف الطائرات وخطف الافراد تمارس من قبل دولة كبرى في شكل أعمال ارهابية واضحة وتحت حجة محاربة الارهاب . لقد رأينا تفسيرات غير قانونية ، بل وغير أخلاقية للقوانين الدولية . فيتم دعم حركات التمرد في أمريكا الوسطى وفي انغولا تحت اسم مساعدة حركات التحرر . ويتم في نفس الوقت ضرب حركات التحرر ودعم القوى والعناصر العنصرية والصهيونية في جنوب القارة الافريقية وفي فلسطين لانتهاك سيادة الشعوب واحتلال المزيد من الاراضي والقيام بعمليات الابادة الجماعية .

Digitized by UNOG Library

ان قيام الولايات المتحدة بقفل مكتب منظمة التحرير وعدم الالتزام باتفـــاق المقر يجعلنا نتساءل ، وقد تساءلنا في الدورة المستانفة ، عن مصير ذلك الاتفاق وعـن جدواه ، إذ أن الدولة الموقعة عليه ، وهي الولايات المتحدة الامريكية ، اكدت بكـــل وضوح من خلال رسالتها للامين العام انها لا تعير اهتماما لهذه الالتزامات وانها ستمضي قدما في انتهاكها لاتفاق المقر ، وبالتالي اصبح التحدث عن هذا الاتفاق امرا لا جـــدوى منه . لقد اصبح من الواجب دراسة هذا الوضع الجديد الذي يستهدف الامم المتحـــدة بأسرها ويستهدف الامن والسلام الدوليين . وعندما تقوم الدول الكبرى بالتخلي عـــن التزاماتها وتلجأ الى القوة والى قانون الغاب - قانون القوة ومنطق القوة - فـــي العلاقات الدولية فما هو مصير الامم المتحدة وما هو مصير الانسانية ؟ لقد حان الوقـــت لكي تقوم الدول المحبة للسلام والممثلة بالاغلبية المطلقة في هذه المنظمة بالبحـــث بشكل جدي في هذا الموضوع . والسؤال المطروح الآن هل بالامكان بقاء الامم المتحدة فـــي الولايات المتحدة الامريكية ، بل والسؤال المطروح الآن بشكل اساسي ، ما هو مصير الامم المتحدة ذاتها بعد هذا الموقف الواضح منها ؟

لقد تم شل مجلس الامن من اتخاذ اي قرار نتيجة للاستخدام غير المنطقـــي والمستمر لحق النقض من أجل منع اتخاذ اي قرار لردع المعتدي او للضغط على الانظمـــة العنصرية والصهيونية للكف عن احتلالها وعدوانها . واليوم يتم نفي العمل ، ولو بشكل آخر ، لانهاء دور الجمعية العامة بالقيام بقفل مكتب منظمة التحرير الفلسطينيـــة ، العضو المراقب في الجمعية العامة . ورغم المجهودات التي بذلت من جانب الكثيريـــن ومن الامين العام بصفة خاصة فإن الوضع لم يتغير بل ازداد خطورة . وعليه لا بد مـــن تحمل المسؤولية ومجابهة الواقع ولو كان مؤلما . فاتفاق المقر لم يعد له وجـــود او احترام ، وعلينا ان نفكر في مصير هذه المنظمة الدولية وفي مكان مناسب آخر لهـــا اذا اردنا انقاذها . ان اي قرار نصدره لن يبقى سوى ورقة في الادراج وسوى ورقة لـــن تحترم من قبل الدولة المضيفة ، ولقد امتلأت الادراج بتلك القرارات التي لم تحتـــرم والمزيد منها لن يكون سوى زيادة في الاعباء المالية للامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

انه من المؤسف دون شك أن الولايات المتحدة الامريكية ، التي قادت ثورة مـــن اجل وحدتها ، والتي تعتمد اساسا على القانون - كما يقال - وليس على الافـــراد ، لا تحترم الاتفاقيات الدولية . ان السبب في ذلك يرجع الى الصهيونية العالمية ، التـي استطاعت بشكل قوي أن تؤثر في القرار الامريكي . وان الولايات المتحدة الامريكيـــة ، بوصفها إحدى الدول الكبرى المسؤولة ، عليها التزام تجاه الامم المتحدة وتجاه الاسرة الدولية ، ولا يمكن ان تفي بهذا الالتزام ما دامت نفسها ضحية للابتزاز الصهيونـــي المستمر . وعليه فإن مسؤوليتنا جميعا أن نجعل الولايات المتحدة تلتزم بالاتفاقيـــات الدولية وباتفاق المقر ، وان يكون لها دورها الايجابي باحترام القوانين الدولية* .

السيد الكواري (قطر) : السيد الرئيس اسمحوا لي في بداية كلمتـــي أن أشكركم على تحملكم عناء السفر لتولي رئاسة هذه الدورة المستانفة للمرة الثانيـــة خلال فترة وجيزة وادارتكم اعمال الجمعية العامة بما عهد فيكم من كفاءة وقدرة يشهـــد بهما الجميع .

وان وفد بلادي ليرى واجبا عليه كذلك ان يشكر الامين العام على تقاريـــره المتتالية عن الموضوع محل البحث ، وعلى الاجراءات التي اتخذها حتى الآن . ويعبر عـــن ثقتنا التامة فيه وفي حكمته وحرصه على نجاح المنظمة الدولية واستمرارها فـــي اداء مهمتها على افضل وجه .

ان الموضوع المطروح علينا في منتهى الخطورة ، إذ انه اذا مضت الدولـــة المضيفة في الاجراءات التي شرعت فيها الى منتهاها فان ذلك سيكون اول ضربة معول فـــي هدم هذه المنظمة الدولية ، واني لا استبعد أن يكون الباعث الخفي للموعزين بهـــذه الاجراءات هو الرغبة في القضاء على الامم المتحدة والتخلص منها لما تمثله من مبـــادئ عليا ومثل سامية تناقض ما يعتنقه هؤلاء الموعزون من افكار عنصرية وما لهم من ميـــول تسلطية .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نيامدو (منغوليا) .

Digitized by UNOG Library

واذا كان مجتمعنا الدولي مكونا من دول تحترم سيادة القانون وتراعي في معاملاتها بعضها مع بعض ومع المنظمات الدولية احكام القانون الدولي التي تحكمنا جميعا ، فإن حكم القانون الدولي في المسالة المطروحة على الجمعية العامة واضح جدا ومؤداه ان الدولة ملزمة باحترام التزاماتها الدولية فيما تصدره من قوانين داخلية . فإذا تعارض حكم قانوني داخلي مع حكم قانوني التزمت به دوليا ، فعلى الدولة ان تلغي الحكم القانون الداخلي او تعدله بحيث يكون متفقا مع الحكم القانوني الدولي ، وإلا تحملت تبعة المسؤولية الدولية . وقد قررت محكمة العدل الدولية الدائمة صراحة في الفتاوى التي اصدرتها في ٢١ شباط/فبراير ١٩٢٥ وفي ٣٠ تموز/يوليه ١٩٣٠ ثم في الحكم الذي اصدرته في ٧ حزيران/يونيه ١٩٣٢ "انه لا يمكن للدولة ان تحتج بتشريعها الداخلي لتحد من مدى التزاماتها الدولية" .

واستمرت محكمة العدل الدولية في ظل ميثاق الامم المتحدة في تكريس هذا المبدأ الهام ، ومن ابلغ العبارات التي صيغ بها ذلك المبدأ في احكام محكمة العدل الدولية ما ورد في الراي الانفرادي للّورد ماكنير ، القاضي الانكليزي في المحكمة ثم رئيسها بعد ذلك ، في قضية مصائد الاسماك بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥١ عندما قال :

(تكلم بالانكليزية)

"من القواعد الراسخة انه لا يمكن على الاطلاق لدولة ما أن تحتج بوجود حكم ، او بعدم وجود حكم ، في قانونها الداخلي او بفعل ، او بعدم فعل ، من جانب سلطتها التنفيذية ، دفعا منها لاتهام موجه اليها بانها انتهكت القانون الدولي" .

Digitized by UNOG Library

وكذلك ما ورد في الرأي الانفرادي للسير هيرمن لوتر باخت - وهو قاض انجليزي آخر في محكمة العدل الدولية - في قضية القروض النرويجية بتاريخ ٦ تموز/يوليه ١٩٥٧ :

(تكلم بالانكليزية)

"إن الفكرة القائلة بانه إذا طبّق القانون الوطني على أمر ما فإن ذلك يخرج الأمر ، في الوقت نفسه ، من نطاق القانون الدولي هي فكرة غريبة كما انها مُفسدة للقانون الدولي لو فرض ان قبلت" .

(ثم واصل كلامه بالعربية)

وهذا المبدأ الهام الذي يجعل للالتزامات الدولية التي التزمت بها الدولة أولوية مطلقة على أحكام التشريعات التي قد تسنها الدولة او الأوامر الإدارية التي قد تصدرها هو أمر مسلم به في الفقه الأمريكي ، إذ نجد - على سبيل المثال - البروفسور أوليفر ليسيتزن أستاذ القانون الدولي العام بجامعة كولومبيا يقول في هذا الصدد :

(تكلم بالانكليزية)

"تميل المحاكم الأمريكية ، في الحالات التي يتعلّق فيها الأمر بالقانون الدولي ، إلى تفسير القانون الأمريكي وفقا للقانون الدولي . وهذا الموقف قد حثت عليه باستمرار المحكمة العليا للولايات المتحدة . فلو أن كل أمة كانت حرة في أن تعلن على نحو منفرد انها لم تعد ملتزمة بالقانون الدولي ، فإن النتيجة ستكون هي الفوضى" .

(ثم واصل كلامه بالعربية)

هذا وان الموضوع المطروح على الجمعية العامة هو من صلب القانون الدولي وان الدولة المضيفة ملزمة بالتقيد بما يقتضيه القانون الدولي من التزامات وغير مقبول بأي حال من الأحوال تبرير تصرفها بانها تلتزم بقانون داخلي أصدرته السلطة التشريعية لديها .

Digitized by UNOG Library

إن الدولة كفرد من افراد المجتمع الذي يحكمه القانون الدولي العام هي شخصية احادية لا تقبل التجزئة ولا اعتبار في نظر القانون الدولي لتوزيع سلطات الدولة الداخلية على اكثر من فرع من فروع حكومتها ، فالدولة ذات الشخصية الاحادية مسؤولة بموجب القانون الدولي عن كل عمل يصدر منها ايا كان القائم بذلك العمل من بين اجهزتها المتعددة وعلى ذلك فليس للسلطة التنفيذية في دولة من الدول أن تتنصل من مسؤوليتها الدولية بدعوى أن العمل المؤدي إلى تلك المسؤولية لم يصدر عنها وإنما صدر عن السلطة التشريعية في الدولة نفسها .

في الوقت الذي تتوالى فيه من قبل السلطات الصهيونية الاعمال المخالفة للقانون الدولي في محاولتها القضاء على المقاومة البطولية للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة وفي الوقت الذي تتمادى فيه تلك السلطات في ممارساتها ضد الشعب الفلسطيني ، تلك الممارسات التي تمثل خرقا مستمرا لاحكام القانون الدولي التي تحكم الاوضاع في الاراضي المحتلة ، نجد أن الجهود تركز والاضواء تسلط على الحديث عن تنفيذ التشريع الصادر بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية . وهنا لنا أن نتساءل هل الهدف من ذلك أن تنصرف الامم المتحدة عن واجبها في تأمين تنفيذ احكام القانون الدولي في الاراضي المحتلة وعن دعم وتأييد مطالب الشعب الفلسطيني بحقوقه المشروعه ؟ وهل المقصود هو فتح معركة جانبية لصرف الامم المتحدة عن واجبها الرئيسي في حماية الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة من بطش سلطات الاحتلال وفي إعمال حقوق ذلك الشعب المشروعة في ظل الميثاق وذلك عن طريق التعمية على ما يجري هناك منذ كانون الاول/ديسمبر الماضي بستار من الدخان يثيره الجدل حول مشروعية أو عدم مشروعية إغلاق مكتب منظمة التحرير ؟

إن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل الشعب الفلسطيني بكل فئاته في الداخل وفي الخارج وقد كرّس الثوار الفلسطينيون منذ كانون الاول/ديسمبر الماضي هذه الصفة التمثيلية للمنظمة واكّدوها بدمائهم وبتضحياتهم فلا بد إذن أن تستمر منظمة التحرير في اداء واجبها في تمثيل شعب فلسطين لدى هيئة الامم المتحدة ، تلك الهيئة التي تتحمل إزاء ذلك الشعب البطل مسؤولية تاريخية واضحة ولا يسوغ بأي حال من الاحوال أن

Digitized by UNOG Library

ينقطع عمل المنظمة في مقر الامم المتحدة وتنتهي مشاركتها في اعمالها بوصفها مراقبا له كل الحقوق التي تسبغها صفة المراقب وذلك إلى ان تتحقق الاهداف المشروعة لشعب فلسطين ويصبح ذلك الشعب متمتعا بكل ما تمنحه لكافة الشعوب مبادئ واحكام ميثاق الامم المتحدة بما في ذلك العضوية الكاملة في منظمتنا الدولية .

السيد كاران (غيانا) ((ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه لمن المؤسف انه تعين مرة اخرى عقد الجمعية العامة من جديد للنظر في البند ١٣٦ من جدول الاعمال "تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف" .

عندما اجتمعت الجمعية في اوائل هذا الشهر في دورتها المستانفة نوقشت هذه المسالة مناقشة مستفيضة واجمع المجتمع الدولي على رايه بشان المركز القانوني لاتفاق المقر ، وعلى إعادة التاكيد على ان بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية تشملها احكام ذلك الاتفاق . وكان هناك تسليم بخطورة تلك المسالة ، واتخذ نتيجة لذلك القراران ٣٢٩/٤٢ الف وباء اللذان ايدتهما الغالبية الساحقة للدول الاعضاء في هذه المنظمة . وطالب هذان القراران البلد المضيف الامتثال لالتزاماته التعهدية بموجب الاتفاق ، وطلبا من الامين العام مواصلة جهوده لحل هذا الخلاف .

عقب صدور هذين القرارين اضطلع الامين العام على سبيل الاستعجال بالإجراء اللازم لإبلاغ قرار هذه الجمعية الموقرة إلى البلد المضيف ، وطلب إليه ان يحترم التزاماته بموجب الاتفاق . وفي حين نشيد بالامين العام على جهوده الرامية إلى الوفاء بالتزاماته ، يتعين علينا ان نلاحظ من تقريره الوارد في الوثيقة A/42/915/Add.2 المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٨٨ ، إن جهوده لن تؤدي إلى اية نتائج إيجابية ملموسة بل في الحقيقة ما زالت الحالة على ما هي عليه ، ذلك ان من كونغرس البلد المضيف للقانون المعنون "قانون مكافحة الإرهاب لعام ١٩٨٧" ، والذي ستكون نتيجته إغلاق مكتب بعثة المراقب الدائمة عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة اليوم ، ٢١ آذار/مارس ١٩٨٨ ، إنما يعد انتهاكا صارخا لاتفاق المقر .

Digitized by UNOG Library

ويشير رد البلد المضيف على الضمانات التي طلبها الأمين العام بالغ الانزعاج : فقد أوضح الممثل الدائم بالإنابة للولايات المتحدة في رسالة مؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٨ .

"إن المدعي العام للولايات المتحدة قرر انه مطالب بموجب قانون مكافحة الإرهاب لسنة ١٩٨٧ بإغلاق مكتب بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك ، بصرف النظر عما يكون على الولايات المتحدة من التزامات بموجب الاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة بشأن مقر الأمم المتحدة" . (A/42/915/Add.2 ، المرفق الأول)

وهذا القرار قرار غير موفق إطلاقا .

Digitized by UNOG Library

وكما ذكر مرارا في هذه المناقشة ، لاتخص هذه المسألة منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الولايات المتحدة . فمنظمة التحرير الفلسطينية موجودة في الولايات المتحدة بناء على دعوة من الامم المتحدة وفقا للبنود ذات الصلة من اتفاق المقر . ودعت هذه الجمعية في عام ١٩٧٤ منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في اعمال المنظمة ومختلف اجهزتها بصفة المراقب . وان مايحاول ان يفعله هذا القانون هو احباط ذلك القرار وان يقرر في الواقع للامم المتحدة المنظمات التي يمكن ان تدعوها للاشتراك في اعمالها . ومما لاشك فيه ان هذا يشكل انتهاكا واضحا لروح اتفاق المقر ونصه .

ولايسعنا الا ان نشير الى رد ممثل البلد المضيف في المراحل الختامية للدورة المستأنفة في ٢ اذار/مارس ١٩٨٨ اذ قال :

"نحن ننظر إليه باعتباره قضية خطيرة لأنها تنطوي على مسائل هامة تمس قانون الولايات المتحدة والقانون الدولي ...

"إن حكومة الولايات المتحدة ستدرس بعناية الآراء المفصح عنها في هذه الدورة المستأنفة . وما زالت هذه الحكومة عازمة على إيجاد حل سليم للمشكلة على ضوء ميثاق الامم المتحدة واتفاق المقر وقوانين الولايات المتحدة" . (A/42/PV.104 ، ص ٦٠ و ٦٠ (أ))

وبناء على هذه العبارات المشجعة رأينا ان هناك بصيص امل في ان يتمكن البلد المضيف من التوصل الى حل مناسب يمكنه من الوفاء بالتزاماته الدولية او ان يسلم بدلا من ذلك بوجود النزاع على النحو الذي اعرب عنه الامين العام ويوافق على اللجوء الى اجراءات التسوية المنصوص عليها في البند ٢١ من اتفاق المقر . ويرى وفدي ان القرار الاخير الذي اتخذه المدعي العام للولايات المتحدة يتجاهل تماما احكام البند ٢١ من اتفاق المقر ومقاصده . ولا يمكن اعتبار هذا الموقف مفيدا في مسألة تمس صميم اساس الالتزامات التعاهدية للدول وتقوض قدرة الامم المتحدة على العمل كمؤسسة مستقلة .

Digitized by UNOG Library

واننا نطالب مرة اخرى كل الاطراف المعنية بالتقيد بالتزاماتها التعاهدية . ونأمل ، حتى في هذه المرحلة المتأخرة ، ان يتسنى التوصل الى حل مناسب يضمن التقيد باتفاق المقر واحترامه على النحو الواجب .

السيد ايكازا غاياردو (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يود وفدي ان يعرب عن تقديرنا لاستئناف الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة للمرة الثانية لمواصلة النظر في البند ١٣٦ المعنون "تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف" . ونود ايضا ان نتقدم بشكرنا الى الامين العام على التقارير التي قدمها لنا حول هذه المسألة .

لقد تابعنا منذ البداية باهتمام بالغ وقلق عميق المناقشة التي جرت بشأن هذا البند . فقد نشأت هذه المسألة نتيجة لموافقة كونغرس الولايات المتحدة ومصادقة رئيس الولايات المتحدة بالتالي في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ على الفصل العاشر مما يسمى بقانون تفويض العلاقات الخارجية للسنتين الماليتين ١٩٨٨ و ١٩٨٩ المتضمن لقانون مكافحة الارهاب لعام ١٩٨٧ الذي ينص على بعض القيود فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية والتي من شأنها ان تفضي الى اغلاق بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة .

ولابد من ان نذكر ان الجمعية العامة ، في محاولة لمنع المصادقة على هذا القانون ، طالبت في قرارها ٢١٠/٤٢ باء البلد المضيف بالتقيد بالتزاماته التعاهدية بموجب اتفاق مقر الامم المتحدة والامتناع عن اتخاذ اي اجراء من شأنه ان يعرقل اداء بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة لمهامها الرسمية .

وان رفض البلد المضيف تنفيذ اتفاق المقر على النحو الواجب قد اضحى جليا بعد ان باءت بالفشل كل الجهود التي بذلتها الامم المتحدة للدفاع عن الاتفاق .

وان القانون الذي سيرغم بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة على اغلاق مكتبها سيبدأ نفاذه في غضون ساعات قليلة . لذلك ، من

Digitized by UNOG Library

الضروري ان ننظر الى هذه المسألة على اساس انه ينبغي لكل دولة عضو ان تؤيد الامم المتحدة تأييدا كاملا في دفاعها عن الاتفاق من اجل ضمان ان يقوم البلد المضيف ، الولايات المتحدة ، بتعديل تشريعاته الداخلية وفقا للالتزامات الدولية التي تعهد بها والتي يتوجب عليه مراعاتها بمقتضى المبدأ الاساسي للقانون الدولي ولمبدأ "العقد شريعة المتعاقدين" القديم المنصوص عليه في المادة الثانية ، الفقرة ٢ من ميثاق الامم المتحدة والصكوك الدولية الاخرى .

لقد انشأت الامم المتحدة لكي تعمل كهيئة مستقلة تعكس على نحو حقيقي تطلعات كل الدول الاعضاء فيها . وفي هذا الصدد ، ينبغي ان يكون الهدف الرئيسي لاتفاق المقر ضمان عدم تدخل السياسة التي تنتهجها حكومة البلد المضيف باي شكل من الاشكال في عمل هذه المنظمة .

وعلى الرغم من افتقار اتفاق المقر الحالي الى بعض الجوانب الهامة فانه يوفر ضمانات تحوطا من مثل هذا الاحتمال . وبالتالي ، فان البنود ١١ و ١٢ و ١٣ من اتفاق المقر تحدد بوضوح تام التزامات البلد المضيف ازاء المدعوين الى المشاركة في عمل الامم المتحدة . وفي حالة وجود اي التباس او اخطاء او نزاعات فان اتفاق المقر ينص في البند ٢١ منه على اجراءات للتحكيم لحل اي نزاع يتعلق بتفسير او انطباق الاتفاق وإن لم يتسن حله عن طريق المفاوضات . كما انه ينص على امكانية التقدم الى محكمة العدل الدولية بطلب رأي استشاري فيما يتعلق باية قضية قانونية تنشأ عن تطبيق الاجراءات المنصوص عليها في الاتفاق .

وبالتالي ، فان حكومة الولايات المتحدة ينبغي ان تسلم بوجود نزاع وتلتزم بتعيين محكّم لحل هذه المشكلة التي اثارتها حلا سلميا .

Digitized by UNOG Library

إن التدبير الذي اتخذه البلد المضيف ، الولايات المتحدة ، ضد بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية ، من الواضح أنه تدبير سياسي يرمي ، في جملة أمور ، الى سحب الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، ويرمي في نهاية الامر الى إعاقة الجهود والانشطة المبذولة في إطار الامم المتحدة لتحقيق سلام عادل دائم بالوسائل السلمية في الشرق الاوسط ؛ كما يرمي الى اسكات صوت الشعب الفلسطيني المقهور ، وحتى لا يسمع سوى صوت القاهر .

وفي هذه الحالة الخطيرة للغاية ، نطلب الى حكومة الولايات المتحدة أن تمتنع عن تنفيذ القانون التعسفي الذي وافق عليه جهازها التشريعي ، وان تخضع سلوكها للميثاق والقانون الدولي وفقا لمركزها بوصفها عضوا في الامم المتحدة ، وموقعة على الميثاق ، وبوصفها أيضا عضوا دائما في مجلس الامن .

ونحث حكومة الولايات المتحدة أيضا ، إن لم تمتنع عن تنفيذ قانونها التعسفي ، على أن تمتنع على الاقل عن اتخاذ أي اجراء ضد منظمة التحرير الفلسطينية الى ان يحل النزاع ، وألا تحاول مرة أخرى تقويض محكمة العدل الدولية - الجهاز الذي له ، وفقا لنظامه الاساسي ، السلطة لتحديد اختصاصاته .

وفي الختام نؤيد تماما الامم المتحدة والامين العام في كل جهودهما لحل النزاع الذي أشاره البلد المضيف وذلك لضمان احترام حقوق منظمة التحرير الفلسطينية التي اكتسبتها نتيجة اعتراف الجمعية العامة بمركزها المراقب .

وختاما ، نعرب مرة أخرى هنا عن تضامننا مع الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية - ممثله الشرعي الوحيد .

السيد كاتسيفازي (أوغندا)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن أعرب للرئيس عن امتنان وفد بلادي العميق لعقد الجمعية في الوقت المناسب لدراسة التطورات المثيرة للقلق المستمرة المتعلقة بالبند ١٣٦ من جدول الاعمال "تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف" . ونود أن نقدم تحية خاصة الى الامين العام لجهوده التي لا تكل للحفاظ على النظام القانوني الدولي ، وبصفة خاصة لدفاعه عن اتفاق مقر الامم

Digitized by UNOG Library

المتحدة الصادر في عام ١٩٤٧ وصيانته . ونثني بشكل خاص عليه لاسلوبه المثالي الذي يتناول به المسألة المطروحة على الجمعية وعلى حكومة الولايات المتحدة ومحكمة العدل الدولية .

ها هي المرة الثانية التي تضطر فيها الجمعية الى مناقشة مسألة نرى أنه ما كان ينبغي ، لها أن تثار في المقام الاول . أن وفد أوغندا يشعر بالانزعاج بشكل خاص ازاء المحاولة المتعمدة التي يبذلها البلد المضيف ، الولايات المتحدة ، لانتهاك صك قانوني - هو اتفاق المقر - الذي تعد موقعة أساسية عليه . لقد ظل الاتفاق في حيز التنفيذ لأكثر من ٤٠ عاما . والاجراء الذي اتخذه البلد المضيف يوضح التجاهل التام لالتزاماته وللطرف الاخر في ذلك الصك ، وهو الامم المتحدة . ويثير ذلك مسائل قانونية وسياسية بعيدة المدى . ونحن نشعر بالمثل بالقلق بشأن الاثر المالي الذي ترتب على الموارد الضعيفة للامم المتحدة نتيجة المناقشة الواسعة النطاق للبند المطروح علينا .

لقد دعت الجمعية العامة ، بقرارها ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك ، بصفة المراقب ، في دورات وأعمال الجمعية العامة ، وكذلك في دورات وأعمال جميع المؤتمرات الدولية المعقودة تحت رعاية أجهزة الامم المتحدة الاخرى . وبنفس القرار ، وأسندت الى الامين العام مهمة اتخاذ الخطوات الضرورية لتنفيذ ذلك القرار . وبالتالي ، ظلت بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية تعمل خلال الاربع عشرة سنة الاخيرة في ظل البنود ١١ و ١٢ و ١٣ من المادة الرابعة من اتفاق المقر المعقود بين الامم المتحدة والولايات المتحدة .

إن المادة ١٠٥ من ميثاق الامم المتحدة ، وقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) ، فضلا عن اتفاق المقر ، ترتب التزامات قانونية على البلد المضيف للسماح لمنظمة التحرير الفلسطينية بالاحتفاظ بمكاتب في نيويورك معتمدة لدى الامم المتحدة بغية أداء مهامها الرسمية .

Digitized by UNOG Library

وقد شعر وفد بلادي بالتشجيع ازاء تأكيدات وزير خارجية الولايات المتحدة الواردة في رسالته الموجهة الى مجلس الشيوخ والمؤرخة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ بشأن الالتزامات القانونية المترتبة على الولايات المتحدة بوصفها بلدا مضيفا . وفضلا عن ذلك ففي ٢ آذار/مارس ١٩٨٨ ، عندما علقت الدورة المستأنفة للجمعية العامة ، شعرنا بالتشجيع ازاء التعليق الختامي لممثل الولايات المتحدة عندما ذكر رأي حكومة بلاده - وهو أن الولايات المتحدة عازمة على :

"ايجاد حل سليم للمشكلة على ضوء ميثاق الامم المتحدة واتفاق المقر" (A/42/PV.104 ، ص - ٦٠ f)

ولم تمض سوى تسعة ايام فقط بعد تعليق الدورة المستأنفة عندما ذكر ذلك الممثل في رسالته الموجهة الى الامين العام والمؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٨ ان مكتب منظمة التحرير الفلسطينية مطلوب منه أن يغلق :

"بصرف النظر عما يكون على الولايات المتحدة من التزامات بموجب الاتفاق المعقود بين الامم المتحدة والولايات المتحدة بشأن مقر الامم المتحدة"

وان :

"عرض هذه المسألة للتحكيم لن يخدم أي غرض مفيد" (A/42/915/Add.2 ، المرفق الاول)

ان ذلك المسلك التعيس الذي يسلكه البلد المضيف يشير صعوبات أمام وفد بلادي لتفهم موقف ذلك البلد في هذه المسألة . فهل كان تغييرا للسياسة من جانب الحكومة ، ولاسيما لأن التأكيدات التي قدمت الى هذه الجمعية في يوم ٢ آذار/مارس ١٩٨٨ والرسالة الموجهة الى الامين العام والمؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٨ لم توجهها نفس الحكومة فحسب وانما قدمها نفس الممثل ؟

يرى وفد بلادي أنه ينبغي أن يُطلب الى البلد المضيف ان يذكر بصراحة موقفه من هذه المسألة الهامة .

Digitized by UNOG Library

وترى أوغندا ان اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في أعمال الامم المتحدة ليس انجازا مثيرا للإعجاب من جانب الشعب الفلسطيني فحسب ، بل أنه أيضا اعتراف من جانب المجتمع الدولي بحقوقه غير القابلة للتصرف . ونعتقد أن أية تسوية هامة شاملة دائمة لمشكلة الشرق الاوسط لا يمكن التوصل اليها إلا باشتراك الشعب الفلسطيني الكامل . إن الاغلاق المزمع لمكتب منظمة التحرير الفلسطينية ليس سوى "رجوع الى نقطة الصفر" . إن الجمعية العامة ينبغي ألا تُدفع الى حالة يكون عليها فيها أن تقرر ما اذا كانت تجعل طرفي النزاع في الشرق الاوسط ممثلين في الجمعية العامة أو أن يخرجا معا . ونحن لا نريد أن نصل الى ذلك الحد كما لا نريد اتخاذ مثل هذا القرار المؤلم .

Digitized by UNOG Library

كما لوحظ من قبل فإن المسألة المعروضة علينا تنطوي على آثار قانونية وسياسية خطيرة . ونحث على أن يسود الحس السليم والحكمة من جانب البلد المضيف بحيث يمكن حل هذه المسألة بشكل ودي وفقا لاجراء تسوية المنازعات المنصوص عليه في البند ٢١ من اتفاق المقر . وفي رأينا أن الموقف الذي ستعتمده الجمعية العامة يجب أن يمنح الامين العام ولاية واضحة كي يضمن اضطلاع بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة في نيويورك بمهامها الرسمية .

السيد ادجويي (توغو)(ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مرة ثانية تستأنف الجمعية العامة أعمالها حول مسألة شائكة في اطار البند ١٣٦ من جدول الاعمال ، وعنوانه "تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف" .

ويود وفد توغو أن يضم صوته مرة أخرى لصوت الوفود الاخرى ليعرب عن استنكاره لعدم احترام الالتزامات الدولية ، ويتساءل عما تكون عليه حياة منظمتنا في مواجهة الازمة السياسية والقانونية التي أزعجتها بشكل واضح منذ الحادي عشر من آذار/مارس . في ذلك اليوم ، الحادي عشر من آذار/مارس ١٩٨٨ ، ذهلت كل الامم المحبة للسلم والعدل ، كل الامم التي تقدس القانون ، كل الامم التي تؤمن بمنظمتنا ، ذهلت عندما وافتها الاخبار بأنه في يوم الحادي والعشرين من آذار/مارس أو قريب منه سيصبح الاحتفاظ ببعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة غير قانوني .

ففي رسائل أرسلت الى الامين العام والى بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية ، وفحواها واردة في تقرير الامين العام (A/42/915/Add.2) ذكر أن المدعي العام للولايات المتحدة قرر :

"أنه مطالب بموجب قانون مكافحة الارهاب لسنة ١٩٨٧ باغلاق مكتب بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك ، بصرف النظر عما يكون على الولايات المتحدة من التزامات بموجب الاتفاق المعقود بين الامم المتحدة والولايات المتحدة بشأن مقر الامم المتحدة" وأنه "اعتبارا من ٢١ آذار/مارس ١٩٨٨ فإن الاحتفاظ ببعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة في الولايات المتحدة سيصبح غير قانوني" .

Digitized by UNOG Library

وتضيف رسالة المدعي العام الى منظمة التحرير بأنه ما لم تمتثل منظمة التحرير الفلسطينية لمقتضيات القانون ، فإن المدعي العام سيرفع فورا دعوى لاغلاق بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية .

وعلى هذا ، ورغما من النداءات المتكررة الموجهة الى البلد المضيف باحترام اتفاق المقر ، ورغما من جهود الامين العام ، ورغما من قرار الجمعية العامة ٢٢٩/٤٢ المؤرخ في ٢ آذار/مارس ١٩٨٨ ، قرر البلد المضيف انفاذ القانون المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، متسببا في قيام نزاع طبقا لتحليله الخاص للأمر . وكان النزاع قائما بالفعل فيما يتعلق بتفسير وتطبيق اتفاق المقر منذ ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ .

وهذا موقف خطير للغاية ، وذو أهمية قصوى لحكومة توغو . كيف يمكن لدولة عضو في منظمتنا ، وهي ، علاوة على ذلك ، من الاعضاء المؤسسين ، أن تنتهك اتفاقا ، هي عضو فيه ، عقد من أجل تأدية منظمتنا لاعمالها ؟ كيف يمكن لدولة عضو في منظمتنا أن تمنع عاصمة متعمدة الامم المتحدة من القيام بدورها في حفظ السلم والامن الدوليين الذي انشئت من أجله ؟ كيف يمكن لدولة عضو تدعي أنها تحترم الميثاق أن تنكر على الدول الاعضاء الاخرى حقوقها ، بأن تقرر من تلقاء نفسها أن تطرد منظمة دعتها كل الاعضاء لكي تسهم في حل مشاكل ذات مصلحة مشتركة ؟ وكما قلت هنا يوم ٢ آذار/مارس ، لان أحد المدعوين الى الامم المتحدة غير مرغوب فيه اليوم لاعتبارات سياسية داخلية ، تنتهك الاتفاقات الدولية ، ويطرد هذا المدعو من المقر . ولن يكون من المضمون ان يصبح في الغد مدعو آخر أو دولة أخرى غير مرغوب فيهما . ويتساءل المرء عما اذا كان احترام القانون الدولي مرهونا بقوة الدول ، أو بعوامل غير القوة الملزمة للمعاهدات وحسن النية .

وما له دلالة أن كل البلدان المحبة للسلم والعدل قد أشارها أن يصدر البلد المضيف قانونا يمنع بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية من الاحتفاظ بمكان له في الولايات المتحدة حتى يمكنها أن تستجيب للدعوة الموجهة اليها للاشتراك في دورات وأعمال الجمعية العامة في السعي لايجاد حل للمشكلة الفلسطينية .

Digitized by UNOG Library

وفيما وراء منظمة التحرير الفلسطينية التي ليست هنا في نيويورك إلا بناء على ارادة الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، تلقت المنظمة الدولية بأسرها الصفعة من قبل البلد المضيف . لقد وقعت كل دولة عضو فرديا ضحية لانتهاك حقوق المنظمة ، وتعرض الامين العام نفسه للاساءة . وقد كان بالفعل يقظا في ردود فعله ، وعمل على حماية مصالح المنظمة التي يرأسها . وكان رد فعله مطمئنا للغاية لوفد بلادي .

ونود ، مرة أخرى ، أن نقدّم له تحية قلبية لتفانيه التام للمنظمة ، ولجهوده الدائبة لايجاد حلول لمشاكل كوكبنا الخطيرة ، بما فيها المأساة الفلسطينية . ويود وفد بلادي أن يهنئ الامين العام على الموقف الواضح القاطع الذي أتخذه منذ بداية هذا الحدث ، والذي وضحه في الوثيقة A/42/915/Add.3 . ونحن نشجعه على الثبات على موقفه والدفاع عنه . وبالنسبة لحكومة توغو ، وكما هو بالنسبة للامين العام ، فإن النزاع القائم بين الامم المتحدة والولايات المتحدة مشمول بأحكام البند ٢١ من اتفاق المقر ، ولا يمكن حله إلا من خلال هذه الاحكام .

Digitized by UNOG Library

ويأمل وفدي في ان يؤدي إجراء التحكيم المتوخى هنا الى تسوية الحالة ، ممّا يسهم في تعزيز المنظمة التي تعطي الأمل في أن تتقدم شعوبنا نحو مستقبل يرفرف عليه السلام والكرامة والازدهار .

السيد كيتخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود ، مثل وفود أخرى سبقتني في الكلام ، أن أعرب عن الشكر للرئيس لعقده مرة أخرى الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة للنظر في مسألة تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف . ويود وفدي كذلك أن يشكر الامين العام للامم المتحدة على تقريريه الواردين في الوثيقتين A.42/915/Add.2 وAdd.3 ، وعلى ما يبذله من جهود قوية لحل النزاع القائم بين الامم المتحدة والبلد المضيف ، اي الولايات المتحدة الامريكية .

في ٢ اذار/مارس ١٩٨٨ طلبت الجمعية العامة في القرار ٢٢٩/٤٢ الف الى الامين العام أن يواصل جهوده لايجاد حل لهذه المشكلة العويصة التي اوجدها البلد المضيف . وفي هذا الصدد ابلغ ممثل البلد المضيف الجمعية العامة ، في اليوم نفسه ، ان حكومة الولايات المتحدة "ستدرس بعناية الآراء المفصح عنها" في الدورة المستأنفة وذكر انه :

"وما زالت هذه الحكومة عازمة على ايجاد حل سليم للمشكلة على ضوء ميثاق الامم المتحدة واتفاق المقر وقوانين الولايات المتحدة." (A/42/PV.104 ، ص ٦٠)

ومما ادهش الدول الاعضاء في الامم المتحدة عامة ان الممثل الدائم بالنيابة للولايات المتحدة قد ابلغ الامين العام في ١١ اذار/مارس من هذا العام ان المدعي العام الامريكي قد قرر انه مطالب بموجب قانون مكافحة الارهاب لسنة ١٩٨٧ بإغلاق مكتب بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك ، بصرف النظر عما يكون على الولايات المتحدة من التزامات بموجب اتفاق المقر . وعلاوة على ذلك وجّه المدعي العام الامريكي في ١١ آذار/مارس ١٩٨٨ رسالة الى المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية ابلغه فيها انه اعتبارا من ٢١ آذار/مارس ١٩٨٨ سيكون وجود بعثة منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة في نيويورك غير قانوني .

Digitized by UNOG Library

وإذ تكلم وفدي في الجمعية العامة في ٢ آذار/مارس بشأن هذه المسألة رأى ان من المهم الاشارة الى ان هذه المشكلة تهدد مستقبل الامم المتحد ذاته وانه يلزم توخي روح تقوم على الوفاق والامتثال الدقيق للالتزامات الدولية بغية التوصل الى حل عادل لهذه المشكلة . واجمع المتكلمون المشتركون في المناقشة ،باستثناء متكلم واحد ، على مناشدة البلد المضيف ان يعيد النظر بجدية في قرار كونغرس الولايات المتحدة وان يتخذ التدابير اللازمة لعلاج هذه الحالة المؤسفة . إلا ان وفدي يأسف أشد الأسف إذ انه بات واضحا منذ ١١ آذار/مارس ١٩٨٨ ان حكومة الولايات المتحدة مصممة ، وفقا لما يسمى بقانون مكافحة الارهاب لعام ١٩٨٧ ، على اغلاق مكتب بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية ، بغض النظر عن التزاماتها بموجب اتفاق المقر .

إن المجتمع الدولي يشجب هذا السلوك التعسفي ويرى انه عمل سلبي اتخذه البلد المضيف فيما يتصل بعلاقاته مع المنظمة العالمية . ومما لاشك فيه ان ذلك القرار الذي يرتكز على دوافع سياسية سيضر بأداء الامم المتحدة لوظائفها على نحو سليم وسيوجه ضربة قاصمة الى جهودها الرامية الى اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط وسيزيد من تفاقم الحالة المتفجرة بالفعل في أراضي الضفة الغربية وغزة المحتلة .

ويدرك العالم ادراكا تاما ان هذه ليست مشكلة ثنائية . ولو كان مبدأ المعاملة بالمثل قد طُبق لسبب او لآخر في اطار الدبلوماسية المتعددة الاطراف لكان مما لاشك فيه ان الوقت قد حان لان ننظر جديا فيما قد ينطوي عليه ذلك من نتائج وخيمة لايمكن التنبؤ بها . وان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لا تتفق بأي حال من الاحوال مع الذين لا يزال يراودهم الامل في التوصل الى حل لمشكلة الشرق الاوسط دون مشاركة جميع الاطراف المعنية مشاركة كاملة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

وكيما يتسنى للامم المتحدة أن تؤدي وظائفها على النحو المعتاد وإحلال السلام في الشرق الاوسط يناشد وفدي مرة اخرى البلد المضيف ، الولايات المتحدة الامريكية ، ان يعيد النظر في قراره وان يوافق على قبول اجراء تسوية المنازعات المنصوص عليه في البند ٢١ من اتفاق المقر . وريثما يتم ذلك ينبغي ، كما حثّ الامين العام في تقريره ، أن يظل الوضع الراهن قائما .

Digitized by UNOG Library

السيد موشوتاي (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اود في مستهل كلمتي ان اشيد باضطلاعكم القوي والحكيم بمنصب الرئاسة خلال دورة الجمعية العامة الثانية والاربعين المستأنفة للمرة الثانية . ومهما يكن من امر، فاننا نلاحظ بخيبة امل انه لم يجر إيلاء النظر الواجب لوجهات النظر التي اعرب عنها خلال الدورة المستأنفة الاولى فيما يتعلق بايجاد حل للمشكلة قيد النظر وفقا لاتفاق المقر .

Digitized by UNOG Library

إن الولايات المتحدة الامريكية ، التي تفخر بحق بما لها من منجزات متعددة ملموسة ، ومن بينها تقيدها المعلن بحكم القانون وبقداسة المعاهدات ، قد أثبتت مرة أخرى بقرارها القاضي بإغلاق مكتب بعثة مراقب منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة أنها تستطيع بإجراءاتها ذاتها ان تكون أعتى عدو لها ، إذ جلبت على نفسها التسمية بلقب لا تحسد عليه ، لقب المنتهكة لاتفاق المقر ، وأصبحت نتيجة لذلك معزولة في أعين كل الدول الاعضاء . وينبغي ان يحزن ذلك كل الذين تنبض قلوبهم بحب القيم الامريكية ، إذ ان تاريخ البلد المضيف تتخلله حقا فترات تدل على العظمة وأحداث جديرة بالفخر الوطني والعالمي ، التمسنا منها - أو التمس منها بعضنا - التوجيه والقوة . وقد اعتمدنا على المبادئ التي تمخضت عنها هذه الاحداث لتوجيه مصائرنا في بلداننا المختلفة .

وللأسف فليس هذا هو الحال الآن ، وما هو أسوأ من ذلك وما هو مدعاة للسخرية ان البلد المضيف في جهد متسرع لتطبيق القانون المحلي قد أصاب بنكسة مبدأ حكم القانون في العالم .

ومن المقبول عالميا أن بعثة مراقب منظمة التحرير الفلسطينية وأعضاءها هم بحكم القرار ٣٢٣٧ (د - ٢٩) ، مدعوون الى الامم المتحدة وأن البلد المضيف يقع عليه التزام تعاهدي بالسماح لموظفي بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية بالدخول الى الولايات المتحدة والبقاء فيها للإضطلاع بمهامهم الرسمية في الامم المتحدة .

ولهذا ، فاننا نشاطر تماما قلق الامين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، فيما يتعلق بوجهة نظر الولايات المتحدة التي مفادها انها قد تتصرف بغض النظر عن التزاماتها بموجب اتفاق المقر ، ولا نتردد في ان نعلن انه لو ساد هذا الرأي لتعرض صميم وجود منظمتنا للخطر .

إن البلد المضيف الذي اضطلع ، بوصفه من مؤسسي الامم المتحدة ، بدور رائد في إرساء أسس المنظمة العالمية واعتماد ميثاقها ، يمكنه ان يتفهم تماما قلقنا الذي له ما يبرره إزاء مصير هذه المنظمة .

Digitized by UNOG Library

اننا نؤمن بأن من واجب البلد المضيف ان يطبق القانون المحلي بطريقة لا تتناقض مع التزاماته بموجب اتفاق المقر وميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي بصفة عامة .

وبالمثل ، فإن موقف البلد المضيف الذي يفيد بأن عرض هذه المسألة للتحكيم لن يخدم أي غرض مفيد موقف مؤسف وهو يدل على عقلية غريبة عن الإعلانات والتقاليد التي اعتدنا عليها . كما انه يدل على الضعف وانعدام الشرعية اللذين يتسم بهما القرار بإغلاق مكتب بعثة مراقب منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة .

إن أحكام الميثاق التي كدحت الولايات المتحدة من أجل اعتمادها والتي تنص على تهيئة :

" الاحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي"

قد تطارد الذين أدت آراؤهم وأعمالهم القصيرة النظر الى الازمة الحالية في المؤسسة العالمية ، التي خلقت انطلاقا من مبادئ وآمال سامية في السلم والعدل .

إن إغلاق بعثة مراقب منظمة التحرير الفلسطينية لا يشكل فحسب انتهاكا صارخا لالتزامات الولايات المتحدة بموجب اتفاق المقر ، ولكن يسهم أيضا في تقويض العملية السياسية الرامية الى حل المشاكل في الشرق الاوسط عن طريق الحوار . وسيُحرم المحفل العالمي من آراء منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، في وقت يُلتَمس فيه حل عادل لهذه المشكلة العالمية الخطيرة . إن توقيت رسالة البلد المضيف التي تتضمن عزم المدعي العام على إغلاق مكتب بعثة مراقب منظمة التحرير الفلسطينية قد أستبق القرار الذي ستتخذه في هذا الشأن محكمة العدل الدولية وأحبط دورها بشأن هذه المسألة وحرم في الوقت نفسه البلد المضيف من الإرشاد الذي يحتاج اليه أشد الحاجة من أجل تناول هذه المشكلة تناولا بناء .

إن قرار البلد المضيف بالمضي بهذا الإغلاق يؤثر على المنظمة العالمية وعلينا جميعا مباشرة ، ولذلك ينبغي ان يكون تضامننا مباشرا وكاملا مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي مدعوة من جانب الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

ولقد أعرب الأمين العام ، في رسالته المتعقلة البليغة المؤرخة في ١٥ آذار/مارس ١٩٨٨، والموجهة الى السفير اوكون ، الممثل الدائم بالنيابة للولايات المتحدة لدى الامم المتحدة ، عن احتجاجه وعن رأي الامم المتحدة القائل بأن القرار المتخذ يشكل انتهاكا واضحا للإتفاق المبرم بين الولايات المتحدة الامريكية والامم المتحدة .

وإننا إذ نشيد بالأمين العام وإذ نعرب عن تقديرنا له لما يبذله من جهود عديدة لحل الأزمة التي نواجهها ، نرى انه ينبغي لنا ، أكثر من أي وقت مضى ، أن نهب الى تأييده وان ننظر معه بروح من التضامن في السبل والوسائل الرامية الى معالجة هذه المسألة .

وبصفتي رئيسا للجنة العلاقات مع البلد المضيف ، التي تقريرها قيد النظر ، أتعهد بان أتعاون مع الأمين العام ، وهو الساهر على مصلحة هذه المنظمة تعاونا كاملا ، حتى يمكن بالتنسيق مع كل الدول الأعضاء أن يسمح لبعثة مراقب منظمة التحرير الفلسطيني بأن تمارس دون عائق مهامها الرسمية وفقا للقرارات ٣٢٣٧ (د - ٢٩) و ٢١٠/٤٢ و ٢٢٩/٤٢ .

السيد الزامورا (بيرو)(ترجمة شفوية عن الاسبانية): نجتمع هنا من أجل الدفاع عن ثلاث قيم لها أعلى درجة من الاهمية السياسية والقانونية . أولا ، اتفاق الجمعية حول مركز منظمة التحرير الفلسطينية ومعه سيادة الجمعية العامة ؛ وثانيا ، سلامة اتفاق المقر ، ومعه وجود الامم المتحدة ذاته ، وثالثا ، التقيد بالالتزامات الدولية ومعه سلامة النظام القانوني العالمي والتعايش المتحضر فيما بين الامم .

وهذه المبادئ الثلاثة التي تدافع عن الشرعية الدولية لابد من تنفيذها ضمن الشرعية نفسها - أي في إطار الصكوك القانونية التي تحكم هذه الحالة والتي تمنع المنازعات الممكنة فيما يتعلق بتطبيقها . وفي الحالة المطروحة علينا فإن الالتزام بالغ الاهمية لأن اتفاق المقر يتضمن الآلية الخاصة به لتسوية المنازعات ، وهي الآلية التي ينبغي استخدامها حتى استنفادها .

Digitized by UNOG Library

وبالتالي لا بد من تسوية هذا النزاع في إطار اتفاق المقر ، ولهذا الغرض لا بد لنا أن نعطي تأييدنا الكامل للاجراءات التي يتخذها الامين العام في دفاعه عن كل القيم الهامة التي تمثل الآن بيت القصيد . فدفاعه هذا ليس دفاعا عن مبدأ واحد في القانون وانما عن القيم المحددة التي يحميها هذا القانون . ومن ثم يجب تأييد الامين العام في اتخاذ أي اجراء يراه ضروريا يكون متمشيا مع استقلالية المنظمة ومع الطابع الدولي للنزاع ومع مبدأ التقيد بالالتزامات الدولية .

إن الامم المتحدة لا يمكن أن تعمل على أساس تجريدي ؛ وانما يجب أن تعمل على أساس الواقع السياسي اذا كانت تريد الحفاظ على مبادئها الاساسية المتمثلة في الحرية والعدالة والمساواة وتقرير المصير ؛ وهي مبادئ تنطبق على الجميع ، ولا يمكننا اسكات صوت شعب بأسره في مناقشة تتعلق بمصيره .

لقد أنشأت شعوبنا منظمة دولية ، تتمتع بالاستقلال والسيادة والحكم الذاتي ، والتزام البلد المضيف بقبولها بهذا الشكل . وهذه الشعوب ذاتها رفعت صوتها قبل أقل من شهر ، باجماع واضح ، دفاعا عن استقلال الامم المتحدة بغض النظر عن النتائج ، لان بقاء الامم المتحدة ذاته هو الذي بات في كفة الميزان .

هذا هو معيار وفد بيرو ، وهذا هو الموقف الذي يتخذه اليوم في هذه المناسبة التاريخية التي يتعين علينا فيها أن ندافع معا عن اتفاق المقر وعن المبدأ الاساسي بأن الالتزامات الدولية يجب احترامها بدقة ، وان المعاهدات والاتفاقات لا بد بالتالي من التقيد بها . ولا يمكننا بغير هذه الطريقة ان نحافظ على النظام القانوني والاخلاقي الذي دعيت هذه المنظمة الى الحفاظ عليه ، وذلك من أجل كفالة السلم والمساواة والعدالة لجميع الشعوب .

السيد أودوفينكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : قبل ثلاثة أسابيع فقط قامت الجمعية العامة للامم المتحدة ، التي تمثل المجتمع الدولي ، بالاعراب بصورة اجماعية في اجتماعها في هذه القاعة عن موقفها القائم على المبدأ بشأن الاجراءات غير المشروعة التي اتخذها البلد المضيف ضد المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية .

Digitized by UNOG Library

ودعت الدول الاعضاء في الامم المتحدة الولايات المتحدة الى الغاء قرارها بإغلاق بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك ، وطالبتها بكفالة الظروف الطبيعية التي تمكنها من القيام بأعمالها . وقد اعتمد القراران ٣٢٩/٤٢ ألف وباء المؤرخين في ٢ اذار/مارس من قبل عدد كبير من الدول ، فقد صوتت ١٤٣ دولة مؤيدة لهما - بل يمكننا أن نقول ١٤٤ دولة ، حيث انضم بعد ذلك وفد آخر الى قائمة المؤيدين . وكانت اسرائيل ، التي صوتت ضد القرار الاول هي البلد الوحيد الذي فعل ذلك وبقيت في عزلة تامة في هذا الشأن .

ويبدو انه كان ينبغي للولايات المتحدة ان تراعي ارادة المجتمع الدولي المعرب عنها في الفقرة ٥ من القرار ٣٢٩/٤٢ ألف ، التي تطلب الى البلد المضيف أن يفي بالتزاماته التعاهدية بموجب اتفاق المقر لعام ١٩٤٧ ، وأن يكفل عدم اتخاذ أي اجراء من شأنه خرق الترتيبات الراهنة المتعلقة بالمهام الرسمية لبعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية .

وبعد اتخاذ هذين القرارين ، استمعنا الى بيان ممثل الولايات المتحدة الذي قال إن حكومته تدرك مشاعر القلق التي أعربت عنها الدول الاعضاء وانها ستحاول جادة ايجاد الطريقة المناسبة لحل هذه المشكلة . ولكن بعد بضعة أيام أعلن المدعي العام للولايات المتحدة قراره بإغلاق بعثة منظمة التحرير الفلسطينية بصرف النظر عما يكون على الولايات المتحدة من التزامات بموجب اتفاق المقر مع الامم المتحدة . ووفقا للتقارير الواردة في صحافة الولايات المتحدة ، وكما ذكر أحد ممثلي وزارة العدل في الولايات المتحدة الذي عقّب على هذا الاجراء ، فإن الولايات المتحدة لا تنوي الامتثال لقواعد القانون الدولي إذا كانت في غير صالح الولايات المتحدة أو إذا رأتها غير ضرورية .

إن وفد بلادي يرى أن هذه سابقة خطيرة يمكن أن تتجاوز نتائجها ما يترتب عليها من آثار على البعثة المعنية ، ويمكن أن تؤثر على عمل الامم المتحدة ككل . ولذلك ، فإننا نؤيد تأييدا تاما اجراءات الامين العام الذي ، كما هو مذكور في

Digitized by UNOG Library

تقريره A/42/914/Add.2 ، أعرب عن احتجاجه لبعثة الولايات المتحدة ، وذكر أن القرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة على النحو المحدد في رسالة المدعي العام انتهاك واضح لاتفاق عام ١٩٤٧ بشأن موقع مقر الامم المتحدة .

إن تطبيق الفصل العاشر من قانون الولايات المتحدة المتعلق بالتفويض الخاص بالعلاقات الخارجية يعد انتهاكا صارخا من جانب البلد المضيف - العضو الدائم في مجلس الامن المسؤول عن صيانة السلم والامن الدوليين - لالتزاماته القانونية الدولية بمقتضى ميثاق الامم المتحدة واتفاق عام ١٩٤٧ . ومن الواضح ان هذه الاجراءات التعسفية تهدد سلامة وحرمة القواعد القانونية الدولية السارية في مجملها وتقوض سلطة الامم المتحدة وسلامتها .

ونتيجة لهذه الاجراءات نشأ نزاع قانوني بين الولايات المتحدة والامم المتحدة بشأن تطبيق وتفسير اتفاق عام ١٩٤٧ ، ينبغي تسويته عن طريق التحكيم ، كما هو منصوص عليه في البند ٢١ من الاتفاق من أجل هذا الغرض بالذات . وان موقف الولايات المتحدة من أن التحكيم لن يكون مفيدا في هذه المسألة يبدو موقفا غريبا بالنسبة لنا . ووفقا لاتفاق عام ١٩٤٧ ، فإن الولايات المتحدة ملزمة بالوفاء بهذا الشرط باللجوء الى التحكيم وبالموافقة على تسوية المنازعات بما يتماشى تماما مع القانون الدولي .

ولا يسعنا عند النظر في إغلاق بعثة منظمة التحرير الفلسطينية إلا أن نعتبر أن سياق هذا الاجراء غير الشرعي من جانب الولايات المتحدة يرتبط ارتباطا وثيقا بالمشكلة الرئيسية ، مشكلة مصير الشعب الفلسطيني بأكمله وإقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط . إن الاجراءات التي اتخذها البلد المضيف ضد بعثة منظمة التحرير الفلسطينية هي جزء من حملة أوسع نطاقا معادية للفلسطينيين لا تزال تشنها منذ أمد بعيد دوائر معينة في هذا البلد . ولهذه الحملة هدف محدد هو الإبعاد الكامل للشعب الفلسطيني عن أية تسوية في الشرق الاوسط .

وفي اجتماع عقد قبل بضعة أيام مع وفد من البرلمان اليوغوسلافي ، قال الرفيق غورباتشوف ، الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي بالاتحاد السوفياتي ما يلي :

Digitized by UNOG Library

(السيد اودوفينكو ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية الشعبية)

"إن إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية أمر لا غنى عنه في عصرنا هذا ، وهذا يتطلب ، في المقام الأول ، الاعتراف غير المشروط من جانب المجتمع الدولي بحق كل شعب في اختيار مصيره وبحقه في موارده . وهذا حق عالمي لا يمكن لشعب بعينه أن يحتكره دون غيره . فكل شعب له مصلحته الخاصة التي لا يمكن اخضاعها لمصالح الدول الاخرى ، بل لا بد من مراعاتها" .

Digitized by UNOG Library

إن وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية يود مرة اخرى أن يؤكد على انه لا يمكن ان يتحقق حل لمشكلة الشرق الأوسط وراء ظهر الشعب الفلسطيني ، ودون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد ، ودون الانعقاد السريع لمؤتمر دولي كامل الصلاحية تحت رعاية الأمم المتحدة .

يؤيد وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تمام التأييد مشروع القرار المقترح ، ويشعر بانه يجب على الجمعية العامة والأمين العام ان يفعلا كل ما يمكن القيام به للحيلولة دون إغلاق مكتب بعثة منظمة التحرير الفلسطينية . ونطلب مرة اخرى الى البلد المضيف الوفاء الدقيق بالتزاماته وفقا لاتفاق المقر لعام ١٩٤٧ ، وضمان تهيئة الظروف الطبيعية لاضطلاع بعثة منظمة التحرير الفلسطينية بمهامها .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إذ نأخذ في الاعتبار أن عددا من المتكلمين لم يستمع اليه بعد بشأن هذا البند ، فإننا سنعقد جلسة عامة بعد ظهر الغد لاختتام المناقشة وكذلك إذا أمكن وإذا وافق الأعضاء - للبت فيها .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠

Digitized by UNOG Library